UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
3 MAR 1985
LIBRARY

التوزيع: محـــدود
E/ECWA/XI/CP.6/Add.1
٤ آذار/مارس ١٩٨٤
الاصل: بالانكليزيـــة

الأمم المتحـــدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آســـيا

اللجنة الدائمة للبرنامـــج
الدورة الثانيـــة
البند ٨ من جدول الاعمـــال
١٦-١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤
بغداد، العـــراق

تحديث الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

البرامج الرئيسية والفرعيـــة

84-0149

المحتويـــــات

البرنامـــج	الفقـــرات	الصفحـــة
١ــ الأغذية والزراعة في غربي اسيا	١ ــ ١٧	١
٢ــ القضايا والسياسات الانمائية في غربي آسيا	١٨ــ٣١	٧
٣ــ المستوطنات البشرية في غربي آسيا	٣٢ــ٤٩	١٢
٤ــ التنمية الصناعية في غربي آسيا	٥٠ــ٦٧	١٨
٥ــ التجارة الدولية والتمويل الانمائي في غربي آسيا .	٦٨ــ٧٣	٢٤
٦ــ الموارد الطبيعية في غربي آسيا	٧٤ــ٨٢	٢٧
٧ــ السكان في غربي آسيا	٨٣ــ١٠٦	٢٩
٨ــ الادارة العامة والمالية العامة في غربي آسيا . . .	١٠٧ــ١١٢	٣٤
٩ــ العلم والتكنولوجيا في غربي آسيا	١١٣ــ١٢٦	٣٧
١٠ــ التنمية الاجتماعية في غربي آسيا	١٢٧ــ١٣٦	٤٢
١١ــ الاحصاء في غربي آسيا	١٣٧ــ١٥١	٤٦
١٢ــ النقل والاتصالات والسياحة في غربي آسيا	١٥٢ــ١٦٥	٥١
١٣ــ الشركات عبر الوطنية (مركز الامم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية ووحداته المشتركة مع اللجان الاقليمية	١٦٦ــ١٨٧	٥٦
١٤ــ قضايا الطاقة في غربي آسيا	١٨٨ــ٢٠١	٦٥
١٥ــ البيئة في غربي آسيا	٢٠٢ــ٢٠٦	٦٩

البرنامج الرئيسي ١ : الاغذية والزراعة في غربي آسيا

ألف ـ البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ : متابعة وادارة التنمية الزراعية والموارد الزراعية

(أ) السند التشريعي

١ـ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار الجمعية العامة رقم ٣٥/٥٦ (انظر A/35/464 ، الفقرات من ٨١ الى ٩٥) ؛ وقرار مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة رقم ٨/١٧ ، الفقرة ٥ ؛ وقرار الجمعية العامة رقم ٣٢/١٧٢ ، الفقرتان ٦ و٧ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رقم ٧١ (د ـ ٦) ، الفقرة ٥ ؛ وتقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ١٩٨٣/٦٦ ، الفقرات ١ ـ ٦ ؛ وتقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، الفصل الثاني عشر ، القسمان ألف وباء .

(ب) الاهداف

٢ـ تتمثل اهداف هذا البرنامج الفرعي فيما يلي :

' ١ ' الهدف المشترك بين الحكومات

انشاء نظم اقليمية واقاليمية فعالة في مجالي تبادل المعلومات والدعم الادارى وصولا الى تنمية زراعية مسؤولة اجتماعيا وسليمة بيئيا .

' ٢ ' الهدف العام للأمانة التنفيذية

تعزيز الوعي بالتطورات والقضايا المطروحة اقليميا في مجالي التنمية الزراعية واستغلال الموارد ، ونقل المعارف المتصلة بالوسائل والتقنيات التي تتيح ادارة فعالة لعملية التنمية الزراعية واستغلالا رشيدا للموارد المتاحة ، والعمل ، في هذا الصدد ، على تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية على الاصعدة دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية بما في ذلك تحديد مجالات التعاون العملي والشروع في تنسيق وتنفيذ برامج ومشاريع تعاونية .

(ج) المشاكل المطروقة

٣ـ تتميز منطقة الاكوا ، بين جميع مناطق الامم المتحدة ، بوقوع اكبر نسبة من اراضيها في المناطق القاحلة وشبه القاحلة . ومن هنا يأتي الترابط الوثيق بين قضايا ادارة الموارد وحفظها وعمليات التصحر بمختلف اشكالها . وقد نجمت المشاكل الزراعية ، في جانب منها ، عن العمليات الطبيعية الممتدة الأجل والمتكررة الحدوث والدائبة الانتشار التي ترتبط بالتغيرات البيئية ، وفي

جانب آخر عن أوجه القصور في المؤسسات القائمة والممارسات الادارية. وفي معظم الحالات كانت التكنولوجيا اللازمة لمكافحة الجانب المادى من التدهور متوفرة، لكن استخدام هذه التكنولوجيا كان يعاني في غالب الاحيان من نقص المعرفة بالاطار الاجتماعي والاقتصادى وعدم توفر المهارات الادارية، او من عدم تحديد جوانب العملية بصورة كافية. ولذلك، فان التركيز الجديد على برامج مكافحة التصحر يعكس تأكيد العزم على مراعاة الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط ورسم السياسات العامة، وعلى ان تتضمن خطط التنمية اجراءات محددة لمكافحة التصحر.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٤- سيستمر الاصدار السنوى لمجلة "الزراعة والتنمية". وسيتم توسيع المجلة لتضم استعراضا لتغيرات السياسة في ميدان الزراعة، بالاضافة الى استعراض التطورات الراهنة في الانتاج الزراعي وتجارة السلع الزراعية (اعتبارا من عام ١٩٨٦). وابتداء من عام ١٩٨٥، سيجرى اصدار نشرات موجزة في حالات خاصة يتم فيها استعراض اوضاع السوق والتوقعات القصيرة والمتوسطة الاجل فيما يتعلق بسلع مختارة. كما سيتم اقامة اقصى قدر ممكن من التعاون والتنسيق مع اللجان الاقليمية الاخرى في اطار التعاون الاقتصادى والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بغية تيسير تبادل الخبرة والتكنولوجيا على الصعيدين الاقليمي والاقاليمي.

٥- وسيقدم الدعم الاعلامي والانمائي لاصدار نشرات منتظمة عن النشاطات الجارية، بما في ذلك الابحاث، في ميدان ادارة وحفظ الموارد الزراعية في المنطقة. وسيتم الاضطلاع ببرنامج للمساعدة المباشرة في مجال التخطيط فيما يتعلق بتحديد المشاريع واعدادها وتقييمها. وسوف يعالج هذا البرنامج على وجه التحديد قضية ادماج نشاطات لمكافحة التصحر في الخطط الوطنية.

٦- سيتم الاضطلاع ببرنامج اقليمي للتدريب والمساعدة الفنية في مجال التخطيط الشامل لاستغلال الاراضي **واقتصادات حفظ الموارد**.

البرنامج الفرعي ٢ : التخطيط الغذائي والسياسة الغذائيـــة

(أ) السند التشريعـي

٧- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرارات الجمعية العامة رقم ٣٣/٩٠، الفقرات من ٢ الى ٦؛ ورقم ٣٤/١١٠، الفقرات ٤ و ٧ و ٨ و ١٤؛ ورقم ٣٥/٥٦ (انظر A/35/464 ، الفقرات من ١٨ الى ٩٥)؛ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ١٩٨٠/٥٨، الفقرات من ٣ الى ٥؛ واعلان المكسيك الصادر عن مجلس الاغذية العالمي، الفقرات ٢ (ب) و ٣ و ٥ و ١٠ و ١٦.

(ب) الاهـــداف

٨- اهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

'١' الهدف المشترك بين الحكومـــات

القضاء على الجوع وسوء التغذية في مرحلة مبكرة من خلال تطوير نظم ملائمة لانتاج واستهلاك الاغذية ومرافق اساسية ملائمة لتوزيع الغـــذاء.

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذيـــة

تشجيع وضع وتنفيذ خطط او استراتيجيات شاملة للقطاع الغذائي، مع مراعاة السياسات التغذوية، والاحتياجات الاستثمارية، والروابط بين نظم انتـــاج الغذاء واستهلاك الغذاء وعدم استقرار الناتج الزراعـــي.

(ج) المشاكل المطروقـــة

٩- هناك اقتناع متزايد بأن زيادة الانتاج الغذائي والامدادات الغذائية لا تؤدى بالضرورة الى تحسين الامن الغذائي للفقراء. ومن الواجب تقييم العوامل الحاسمة التي توثـــر على تطور وكفاءة نظم انتاج واستهلاك الاغذية ومرافق توزيعها، مثل عدم اتساق انماط توزيـــع الاغذية، ونقائص الاسواق وعدم كفاءتها، وعدم استقرار الناتج الزراعي، والقصور الشديد فـــي استغلال امكانات التنمية الزراعية، الخ. ولا يمكن حل المشاكل والقضايا القائمة الا من خلال نهج شامل في التخطيط يجمع بين سياسات متساندة واجراءات ادارية لتحقيق الاهداف الغذائية.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

١٠- يعتزم في هذه الفترة القيام بالنشاطات التاليـــة:

أ - تقديم مساعدة مباشرة على صعيد التخطيط في اعداد وتنفيذ الخطط الغذائية لا سيما فيما يتعلق بادماج الاهداف التغذوية ضمن اهداف التخطيط العام، وفي تحليل آثار هذه المساعدة على البرامج والسياسات العامة. وسوف تشمل النشاطات اعداد تقارير فنية، وتقديم مساعدة استشارية واجراء مشاورات؛

ب - اعداد تقارير قطرية بشأن الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات المرجوة لتحقيق الامن الغذائي. وسيتم ايفاد بعثات للمعاونة في تحديد واعداد المشاريع الغذائية ذات الاولوية، وسيتم تقديم دعم فني لنشاطات التدريب ذات الصلة؛

ج - اجراء ابحاث حول البرامج والسياسات لتقييم آثارها المباشرة وغير المباشـــرة، واجراء تقييم للكفاءة التشغيلية والتنظيمية لنظم توزيع الغـــذاء؛

د - مسح وتقييم الترتيبات القائمة للحد من عدم استقرار الناتج الزراعي. واستحداث (أو تحسين) واستخدام اساليب للتنبؤ بالمحاصيل، ونظم للانذار المبكـــر ومشاريع للتأمين على المحاصيل والماشية في بلدان مختارة. وتبادل الخبرات وتهيئة المساعدة الفنيـــة.

البرنامج الفرعي ٣: دعم برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفيـــة

(أ) السند التشريعـــي

١١- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار الجمعية العامة رقم ٣٥/٥٦ (انظر A/35/464، الفقرات ٨١-٩٥)؛ وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٨٣/٦٦، الفقرات ١-٦؛ وتقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، الفصل الثاني عشـــر، المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٩.

(ب) الاهـــداف

١٢- اهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

'١' الهدف المشترك بين الحكومـــات

تشجيع اتباع نهج متكامل في الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية يقوم على النمو مع مراعاة العدالة والمشاركة الكاملة، وتشجيع تبادل الخبرات والدراسات المنهجية على الاصعدة الاقاليمية والاقليمية ودون الاقليميـــة .

'٢' الاهداف المحدودة الاجل للامانة التنفيذيـــة

وضع وتعميم مبادئ توجيهية واجراءات يسترشد بها في صياغة الاستراتيجيات والسياسات وتطبيقها تطبيقا متكاملا ، وفي تقييم الاستراتيجيات والسياســات والمجالات ذات الاولوية في برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وســيتم الانتهاء من وضع معايير واجراءات للمتابعة والتقييم في نهاية عام ١٩٨٧ ؛ واستحداث وتعميم تقنيات ومناهج قبل نهاية عام ١٩٨٩ لحل مشاكل اقتصادية وتكنولوجية مختارة (مع مراعاة النواحي البيئية، حسب الاقتضاء) في برامــج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، التي تتصل، ضمن جملة امور، بالهيكــل الزراعي ومكننة الزراعة، بما في ذلك مشاكل الطاقة في الريف، واستغلال الاراضي ، ونظم الانتاج الزراعي والحيوانـــي .

(ج) المشاكل المطروقـــــة

١٣- من الاهمية بمكان ، من اجل تعزيز التنمية المتكاملة للاقتصاد الريفي ، ان يكون لدى الحكومات فهم واضح لطبيعة وتركيب المجتمع الريفي ، وللمكونات القطاعية للتنمية الريفية وللعوامل والمتغيرات التي تؤثر على التنمية الريفية. وعلاوة على ذلك، من المهم اجراء استقصاء منتظم وتقييم موضوعي للاستراتيجيات الحكومية في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وللاولويـــات المقررة ضمن القطاع الريفي ، وتعزيز الحكم المحلي وتشجيع المنظمات الشعبيـــة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

١٤- اعداد اطار للعمل يشمل وضع مؤشرات التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ذات الصلة بالزراعة، وذلك لتسهيل عملية الرصد والتقييم المنتظم للتقدم المحرز في ميدان الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية فيما يتعلق بالاهداف والغايات الوطنية، واجراء استعراض وتحليل متعمق للسياسات الاقتصادية الوطنية في مجال التنمية الريفية، بغية ترشيدها وتقديم مساعدة استشارية في هذا الخصوص، واجراء ابحاث اساسية حول قضايا الرفاه الاجتماعي التي تؤثر على التنمية الريفية، والتي تتصل بتوزيع الدخل، وفقر الارياف، والاتجاهات غير الملائمة نحو زيادة التفاوت في الدخل والتغذية بين عمال الريف وعمال المدن.

١٥- اجراء ابحاث ودراسات حول المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية في برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، يعقبها اجراء مشاورات بين البلدان وتبادل للمعارف والخبرات، وصولا الى انشطة تقديم المساعدة الفنية حسب الاقتضاء. وتتعلق مجالات البحث العامة ذات الاولوية بما يلي: الهياكل الزراعية وترشيد نشاط المزارع، والميكنة الزراعية (مع مراعاة النواحي البيئية حيثما تدعو الحاجة)، ومشاكل استغلال الاراضي، وتخطيط استغلال الاراضي، والمشاكل التكنولوجية في الانتاج الزراعي والحيواني. وسيتم اقامة اقصى قدر ممكن من التعاون والتنسيق مع اللجان الاقليمية الاخرى في اطار التعاون الاقتصادى التقني فيما بين البلدان النامية بغية تشجيع تبادل الخبرات والمعلومات على الصعيدين الاقليمي والاقاليمي بشأن النهج المبتكرة الناجحة والفعالة التكلفة في مجالات الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية والمشاركة الشعبية.

باء - التنظيم

الاستعراض المشترك بين الحكومات

١٦- يتولى استعراض عمل الامانة التنفيذية في مجال هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال دوراتها التي تنعقد مرة في السنة. وقد عقدت آخر دورة في شهر ايار/مايو ١٩٨٣، وقد استعرضت مشروع هذه الخطة لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ في اجتماعها المنعقد في ايار/مايو ١٩٨٢. وقد اقرت الاكسوا هذه الخطة في دورتها التاسعة المعقودة في ايار/مايو عام ١٩٨٢. وستقوم اللجنة الدائمة للبرنامج، بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للاكوا، بعمليات استعراض الخطة في المستقبل. وتجتمع هذه اللجنة مرة في كل سنة.

الأمانة التنفيذية

١٧- الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة الزراعة المشتركة بين الاكوا ومنظمة الاغذية والزراعة التي كانت تضم عشر وظائف فنية معتمدة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ من بينها اربعة وظائف مدعومة من مصادر من خارج الميزانية.

البرنامج الرئيسي ٢ : القضايا والسياسات الانمائية في غربي آسيا

ألف - البرامج الفرعيـــــة

البرنامج الفرعـي ١ : تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا في المنطقـــة

(أ) السند التشريعـــي

١٨- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرارات الجمعية العامة ٣٤/٢١٠ (الفقرتان ١ و ٩)؛ و٣٤/٢٠٣ (الفقرة ٨)؛ ود إ - ١١/٤ (الفقرة ٨)؛ و٣٥/٢٠٥ الفرع أولا (الفقرة ١٠) والفرع ثانيا (الفقرتان ٩ و ١٦)، و٣٥/١٩٤ (A/35/464 ، المرفق، الفقرات ١٣٦-١٤٦)؛ و٣٧/١٦٦ و ٣٧/٥٠، ٣٧/٢٢٤، وقرارا الاكوا رقم ٩٣ (د-٨)، ١١٨ (د-١٠).

(ب) الاهـــداف

١٩- اهداف هذا البرنامج هـــي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومـــات

الاسراع بتنمية اقل البلدان الاعضاء نموا، تحقيقا لانطلاقة حاسمة في عمليتها الانمائية، وذلك بوسائل شتى من بينها زيادة قدرتها التكنولوجية والانتاجية عن طريق اتاحة تدفقات مالية كبيرة، بشروط ميسرة للغاية، مع تفضيلها عـــن غيرها لدى تقديم المساعدات التقنيـــة.

'٢' الاهداف الفرعية المحددة الاجل المشتركة بين الحكومـــات

تنظيم الاجتماعات بين كل من اقل البلدان الاعضاء نموا وبين الاطراف المانحة للعون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف، بغية الاستعراض الدوري لتنفيذ برنامج العمل الجديد الشامل للثمانينات لصالح اقل البلدان نمـــوا.

'٣' الاهداف العامة للامانة التنفيذيـــة

دعم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية وبرنامج العمل الجديد الشامل لصالح اقل البلدان نموا والمشاركة في رصد وتقييم التقدم المحرز في هـــذا الصدد، في ضوء تأثيره على اقل البلدان الاعضاء نموا بمنطقة الاكـــوا.

(ج) المشاكل المطروقـــــة

٢٠- قد ينظر الى جمهورية اليمن الد يمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية على انهما تشكلان جزءا من "فقراء الريف" الذين يعيشون ضمن المنطقة النامية في غربي آسيا. وفي حين تكاد تتشابه المشاكل التي تواجه عملية التنمية في هذين البلدين في الوقت الراهن، مع المشاكل التي تمر بها ايضا البلدان غير المنتجة للنفط بالمنطقة، بل وتقارب في بعض الحالات المشاكل الملحوظة في البلدان النفطية ذاتها، الا ان المشاكل تتفاوت في حجمها بين هذا الاقتصاد او ذاك. وفضلا عن ذلك، فان هذين البلدين يواجهان مشاكل اخرى متصلة بظروفهما الخاصة التي يعيشانها، ومنها مثلا الامراض المتوطنة وعزلة المستوطنات السكانية وهي على حالها من التبعثر في انحاء مناطقهما الجبلية، مع غياب التخطيط المكاني الكافي، الى جانب الافتقار الى الخدمات البلدية المحلية. بالاضافة الى ما سبق، يواجه هذان البلدان مشكلات ضعف القدرة الاستيعابية، والافتقار الى مرافق اساسية عمرانية ومؤسسية كافية، وعزلة السكان التي دامت قرونا عن بقية العالم، وغياب الحد الادنى المقبول من مستويات الضروريات الاساسية . . . وكلها تشكل الملامح الرئيسية لاقتصاديهما اللذين يعانيان ايضا من أوجه النقص في القوى البشرية، نتيجة لهجرة اليد العاملة، في وقت يشتد فيه الطلب على اليد العاملة لتنفيذ برامج التنمية، ومن هذه الملامح ايضا التدني البالغ لعائدات التصدير، وتدهور الانتاج الزراعي الى حد ينذر بالخطر، مع زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية. على ان التنمية في هذين البلدين باتت تواجه ايضا تحديات اساسية تتطلب حل التناقض الحاصل بين نقص القوى العاملة وبين التحويلات المالية لهذه القوى العاملة من الخارج واقترانها بالتضخم.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٢١- ستواصل الاستراتيجية خلال الفترة المذكورة تأكيدها على اهمية استعراض وتقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي لاقل البلدان نموا في المنطقة مع استعراض وتحليل الاتجاهات والتوقعات والتدابير المؤثرة على تنمية هذه البلدان، كذلك يتواصل العمل على توفير الخدمات الاستشارية وما في حكمها من تدابير الدعم الفني الاخرى الرامية الى مساعدة هذه البلدان في مجالات تحديد اختناقات التخطيط، ومسح مواردها، وتعيين مشاكلها واحتياجاتها الآنية منها والطويلة الاجل، وتحسين قدراتها على التخطيط وعلى صياغة وتنفيذ السياسات الملائمة. كما ستقدم المساعدات ايضا، على اساس انفرادي، لاقل البلدان الاعضاء نموا فيما يتعلق بعملية البحث والاتصال بجهات مانحة ممكنة، فضلا عن تنظيم اجتماعات لهذه الجهات على مستوى ثنائي او متعدد الاطراف في سبيل الاستعراض الدوري للاجراءات التي تتبعها في منح المعونة. وسوف يستمر تقديم المساعدات التقنية فيما يتعلق بمنهجية الاساليب الفنية ووسائل تطبيقها في مجال وضع المشاريع وتقييمها وذلك في اطار برنامج العمل الجديد الشامل.

البرنامج الفرعي ٢ : التخطيط المنظـــورى

(أ) السند التشريعـــــي

٢٢- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرارات الجمعية العامة ٣٥٠٨ (د-٣٠) (الفقرة ١) و٣٣/١٩٣ (الفقرتان ٥ و ١٠)، و٣٤/٥٧ (الفقرة ٢)، و٣٥/٥٦، المرفق (الفقرات ٤٠ و ٤٢ و ١١٦ و ١٦٢)؛ وقرار المجلس الاقصادى والاجتماعي ١٩٨٠/١٩٠، وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٥٦ (د-٥) و ٧٦ (د-٦).

(ب) الاهـــداف

٢٣- تتمثل اهداف هذا البرنامج الفرعي فـــي :

'١' الهدف المشترك بين الحكومـــات

تحسين قدرات التخطيط المنظورى في المنطقة عن طريق التعاون في مجال بناء النماذج الاقتصادية الكليـــة.

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذيـــة

تنمية قدرة متقدمة في مجال التحليل الكمي باستخدام الاساليب الايكونومترية بما يتيح امكانية محاكاة وتصميم اتجاهات التنمية الاقتصادية في المنطقة بقصد استخدام حصيلة هذا العمل على الصعد القطرية والاقليمية والدوليـــة.

(ج) المشاكل المطروقـــة

٢٤- يحتاج الامر الى تحسين المستوى الفني للتخطيط بالمنطقة، لتحقيق المزيد من الكفاءة والتعمق والضبط في المجال الاقتصادى. وتتسم هذه القدرات بأهمية خاصة لدى ارساء الدعامة الفنية التي تتم على اساسها زيادة التعاون الاقتصادى على الصعيدين الاقليمي والدولي.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٢٥- ستقوم الاكوا باعداد المزيد من الدراسات في التخطيط المنظورى حول عدد مختار من بلدان المنطقة الاعضاء، وبما يتيح ابراز وايضاح اوجه الاختيار الاساسية المتاحة امام الحكومات والمنطقة بصورة عامة في مجال السياسات العامة. وانطلاقا من الدراسات القطرية الافرادية وكجزء من دعم المساعدات الفنية بموجب هذا البرنامج، سيصار الى صياغة نماذج ايكونومترية كمساهمة في التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آســـيا.

البرنامج الفرعي ٣ : استعراض وتحليل الاتجاهات الاقتصادية

(أ) السند التشريعي

٢٦- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار الاكوا ٤٨ (د-٤)، الفقرتان ١ و ٢؛ وقرار الجمعية العامة رقم ٣٧/٢٠٢، والوثيقة A/35/464، الفرع الرابع، الفقرتان ١٧٣ و١٧٤.

(ب) الاهداف

٢٧- اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

ضمان فعالية تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث وتعزيزها بوصفها احدى ادوات السياسة العامة.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

القيام سنويا برصد واستعراض وتقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الاكوا وتحليل الاتجاهات والقضايا الانمائية. وسوف يكون "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاكوا" بمثابة تقرير بشأن استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية في عام ١٩٨٤، وكلما دعت الحاجة الى مثل هذا التقرير.

(ج) المشاكل المطروقة

٢٨- معالجة المشكلة القائمة في المنطقة والمتمثلة في ندرة التقارير المنتظمة او انعدامها احيانا، عن الوضع الاقتصادي، او عن العملية الانمائية. واذ يعمل هذا البرنامج الفرعي على توفير ونشر معلومات موضوعية وكمية وتحليلية عن اقتصادات المنطقة، فهو انما يساعد على زيادة تفهم هذه الاقتصادات كما يحث على اجراء التغييرات المطلوبة في السياسات الاقتصادية المعمول بها.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٢٩- سيتواصل اصدار المسح خلال الربع الاول من كل عام. وفي عام ١٩٨٤، وكلما تطلب الامر ذلك سيكون المسح بمثابة تقرير بشأن الاستعراض والتقييم للاستراتيجية الدولية الانمائية الجديدة. وفي سبيل بلوغ هذه الغاية الاضافية، سيتوسع المسح كيما يغطي المجالات التي حددتها الاستراتيجية الدولية لعملية الاستعراض والتقييم بحيثيمكن ان يتصف بطابع التوجه نحو القضايا والسياسات.

باء - التنظيم

الاستعراض المشترك بين الحكومات

٣٠- تتولى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، في دورتها السنوية، مهمة استعراض اعمال الامانة التنفيذية بشأن هذا البرنامج. وقد عقدت اللجنة آخر دورة في أيار/مايو ١٩٨٣. وقامت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ في اجتماعها المنعقد في ايار/مايو ١٩٨٢ باستعراض مشروع هذه الخطة التي اعتمدتها الاكوا في دورتها التاسعة. وسوف تضطلع اللجنة الدائمة للبرنامج، بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للاكوا، بعمليات الاستعراض في المستقبل. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل سنة.

الأمانة التنفيذية

٣١- وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التخطيط الانمائي. وكانت هناك حتى اول كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، سبعة وظائف فنية معتمدة لبرنامج القضايا والسياسات الانمائية.

البرنامج الرئيسي ٣ : المستوطنات البشرية في غربي آسيا

ألف - البرامج الفرعيـــــــة

البرنامج الفرعـي ١ : ادماج التخطيط العمراني في التخطيط الاقتصادى والاجتماعي

(أ) السند التشريعـي

٣٢- السند التشريعي للبرنامج الفرعي هذا هو قرار لجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية رقم ٣/ ٢ .

(ب) الاهـــداف

٣٣- تتمثل اهداف هذا البرنامج الفرعي فـي :

' ١ ' الاهداف المشتركة بين الحكومـات

دعم الاجهزة الحكومية بما من شأنه ادماج التخطيط العمراني في التخطيط الاقتصادى - الاجتماعي بالمنطقـة .

' ٢ ' الاهداف العامة للامانة التنفيذيـة

تقديم المساعدة الى الحكومات لصياغة وتعزيز الاستراتيجيات الرامية الى تحقيق التكامل في ميدان التخطيط .

' ٣ ' الاهداف المحددة الاجل للامانة التنفيذيـة

(أ) رصد حالة التخطيط بالمنطقة (١٩٨٤-١٩٨٥) ، ووضع المؤشرات الملائمة لعملية الرصد هذه (١٩٨٥-١٩٨٦) ؛ (ب) العمل على تحقيق التقدم نحو التكامل في ميدان التخطيط عن طريق اتخاذ السياسات الملائمة وتنفيذ التدابير المبتكرة في هذا الصدد (١٩٨٦ لغاية ١٩٨٩) .

(ج) المشاكل المطروقـــة

٣٤- دمج التخطيط العمراني في التخطيط الاجتماعي - الاقتصادى، وهو امر ضرورى لوضع السياسات والتخطيط الفعال في مجال المستوطنات البشرية، ولكنه لم يتحقق بعد على نطاق واسع في المنطقة. وقد تزايد تأثير المستوطنات البشرية على البيئة مع التزايد الكبيـر في عدد السكان والمجموعات الحضرية الضخمة وتطبيق التكنولوجيات الجديدة، ويتطلب ذلك ادماج المعايير الايكولوجية في تخطيط وتنفيذ المستوطنات البشريـــة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٣٥- ستشهد هذه الفترة فحص التخطيط العمراني والاجتماعي - الاقتصادى في المنطقة ووضع التوصيات، وفي ضوء الادماج الذى يتم تحقيقه ستصدر التوصيات على اساس قطرى لتنفيـذ هذا الادماج او تعزيزه وكذلك لأخذ الآثار البيئية في نظر الاعتبار في عملية الاستيطان الحضرى.

البرنامج الفرعـي ٢ : مواد البنـــاء

(أ) السند التشريعـــي

٣٦- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار لجنة الامم المتحدة للمستوطنـات البشرية رقم ٣/٢.

(ب) الاهـــداف

٣٧- اهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

'١' الهدف المشترك بين الحكومـــات

تعزيز كفاءة انتاج مواد البناء ونقلها واستخدامها في المنطقـــة.

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذيـــة

تحديد وتعزيز السياسات والاستراتيجيات والاجراءات المعمول بها على الصعيد القطرى والاقليمي بما يزيد من كفاءة استخدام وتطوير مواد التشييد.

'٣' الاهداف الفرعية المحددة الاجل للامانة التنفيذيـــة

مسح وتقييم الوضع القائم بغية تحديد المعوقات التي تحد من كفاءة قطاع مواد التشييد (١٩٨٤ لغاية ١٩٨٦)؛ ووضع البرامج الرامية الى الاسراع بتطوير مواد التشييد مع الاهتمام، على وجه الخصوص، بانتاجها ونقلها واستخدامها (١٩٨٧ لغاية ١٩٨٩).

(ج) المشاكل المطروقـــة

٣٨- من شأن التوسع الاقتصادى السريع في المنطقة، وازدياد تطلعات سكانها، ان يولدا الحاجة الى مزيد من مواد البناء المحسنة. والواقع ان جانبا كبيرا من هذه الاحتياجات تجرى تلبيته احيانا عن طريق واردات باهظة الكلفة، بل ان هذه الواردات، شأنها شأن المواد المحلية، غالبا ما تتعرض لسوء الاستخدام.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٣٩- ستبدأ هذه الفترة باتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز الهيئات الاحصائية القائمة حاليا قطريا واقليميا بقدر ما يتصل عملها بمواد البناء، بحيث يصار الى تخطيط وتصميم وتنفيذ مسوح اقليمية وقطرية في مجال هذه الصناعة. ويتلو ذلك وضع المقترحات اللازمة لتشجيع انتاج مواد البناء في المنطقة عن طريق الاهتمام بجملة امور من بينها التدابير الضريبية والتشريعية ومن بينها ايضا التمويل وتوحيد التصميم والتشييد، مع ترشيد التكاليف.

البرنامج الفرعي ٣: مسح وتحليل وتقييم أثر وفعالية التشييد الجاهز

(أ) السند التشريعي

٤٠- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار لجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية رقم ٣/٢.

(ب) الاهداف

٤١- اهداف هذا البرنامج الفرعي هي:

'١' الهدف المشترك بين الحكومات

وضع السياسات الحكومية الملائمة لتعزيز فعالية تقنيات التشييد الجاهز في المنطقة.

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذية

صياغة وتشجيع نهج أجدى في استخدام تقنيات التشييد الجاهز.

٣' الاهداف الفرعية المحددة الاجل للامانة التنفيذية

مسح وتقييم الوضع القائم فيما يتعلق بالتشييد الجاهز في بلدان المنطقة؛ ونشر المعلومات عن برامج التدريب والحلقات التدريبية واجتماعات الخبراء المعنية بأمور التشييد في المنطقة فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالتشييد الجاهز وكذلك نشر المعلومات عن النظم المناسبة للتشييد الجاهز في المنطقة (١٩٧٦-١٩٨٧)؛ والاشتراك مع وكالات الامم المتحدة الاخرى في تقديم ما قد يلزم من مساعدات تقنية في ميدان التشييد الجاهز (١٩٨٨-١٩٨٩).

(ج) المشاكل المطروقة

٤٢- ينتشر التشييد الجاهز في المنطقة بوصفه احدى تقنيات التشييد، ويعزى هذا الى ندرة المياه العذبة في بعض البلدان (منها مثلا الاردن والامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر واليمن واليمن الديمقراطية). ولم يقترن هذا الاستخدام في جميع الحالات بالسلاسة والكفاءة، ومن ثم يحتاج الى تقييم الموقف والعمل على زيادة كفاءة استخدام هذا الاسلوب في البناء.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٤٣- تبدأ هذه الفترة بمسح لواقع التشييد الجاهز بالمنطقة مع التركيز على البلدان المذكورة أعلاه ولكن دون الاقتصار عليها. ثم يجرى تحليل لاحتياجات المستقبل في ضوء الاتجاهات الحاصلة في ميدان تكنولوجيا البناء، وكذلك في ضوء العوامل الاجتماعية - الاقتصادية ومن واقع هذا التحليل يجرى اخيرا تقييم الاساليب التقنية المستخدمة في التشييد الجاهز.

البرنامج الفرعي ٤: ادارة المدن

(أ) السند التشريعي

٤٤- السند التشريعي للبرنامج الفرعي هذا هو قرار لجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية رقم ٣/٢.

(ب) الاهـــداف

٤٥- اهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

'١' الهدف المشترك بين الحكومـــات

ضمان الأخذ بمفهوم ادارة المدن على صعيد المنطقـــة.

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذيـــة

تعزيز وتدعيم عملية اعداد السياسات والتشريعات والبرامج الجديدة، بما يتمشى والتجارب والظروف والاولويات القائمة في كل بلد ، بغية تسهيل الأخذ بمفهوم ادارة المـــدن .

'٣' الاهداف الفرعية المحددة الاجل للامانة التنفيذيـــة

رصد التغيرات التي تطرأ على ادارة المدن بالمنطقة (١٩٨٤-١٩٨٥) ؛ المساعدة على ادراج عنصر ادارة المدن ضمن خطط التنمية القطريـــة (١٩٨٦-١٩٨٧) ؛ تقييم مدى التقدم المحرز بشأن الاخذ بمفهوم ادارة المدن وبشأن تحديد العقبات التي تحول دون ذلك، مع التوصية باتخاذ التدابير الملائمة لمعالجتها (١٩٨٨-١٩٨٩) ؛ وتحديد النهج الوطنية في الحفاظ على البيئة عند تخطيط المستوطنات البشرية وادارتهـــا .

(ج) المشاكل المطروقـــة

٤٦- يفرض تنامي المدن في المنطقة والاهتمام بالجوانب البيئية للمستوطنات البشريـــة، تطبيق مفاهيم الادارة الحديثة على الشؤون الحضريـــة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٤٧- ستشهد الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ اعداد ثلاث دراسات فنية معنونة "التنظيم المحلي وسلطة الدولة" و"لا مركزية الادارة ومركزية السلطة" و"اساليب مشاركة المجتمعات المحلية فـــي التنظيمات البلدية المختلفة". وفي الوقت نفسه سوف تطرح للدراسة احتياجات الجامعات والبلديات وغيرها من المنظمات التي تشارك الاكوا في الاضطلاع بالبحوث في مجال ادارة المدن ، بغيـــة تقديم مشورة الخبراء او تهيئة سبل التدريب. كما سيجرى تحديد المكونات الرئيسية ذات الابعاد البيئية والمؤشرات البيئية كجزء لا يتجزأ من تخطيط وادارة المـــدن .

باء — التنظيم

الاستعراض المشترك بين الحكومات

٤٨— تتولى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السنوية استعراض أعمال الأمانة التنفيذية في هذا البرنامج. وقد انعقدت دورتها الاخيرة في ايار/مايو ١٩٨٣، وقد استعرضت مشروع هذه الخطة لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩ في اجتماعها المنعقد في ايار/مايو ١٩٨٣، واعتمدت الاكوا الخطة في دورتها التاسعة. وسوف تضطلع اللجنة الدائمة للبرنامج، بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للاكوا، بعمليات الاستعراض في المستقبل. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل سنة.

الأمانة التنفيذية

٤٩— وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة المستوطنات البشرية التي كانت تضم ٧ وظائف فنية معتمدة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ من بينها وظيفتان يدعمها مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية.

البرنامج الرئيسي ٤ : التنمية الصناعية في غربي آسيا

ألف - البرامج الفرعيـــــــة

البرنامج الفرعـي ١ : تنمية فروع صناعية مختـــارة وتحديد مشاريع اقليميـة

(أ) السند التشريعـــي

٥٠- السند التشريعي للبرنامج الفرعي هذا هو قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-إ-٧) ، الفرع رابعا ، الفقرة ١ .

(ب) الاهـــداف

٥١- اهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

' ١ ' الاهداف المشتركة بين الحكومـــات

انشاء مرافق انتاج تشمل فروعا صناعية مختارة وتهدف الى تلبية احتياجات كل من الاسواق الداخلية والخارجية ولا سيما فيما يتعلق بانشاء الصناعات الاساسية والصناعات التكاملية، وغيرها من الصناعات ذات الاولوية كالصناعات الزراعية وصناعات التشييد ، واقامة الجهاز المؤسسي اللازم لاتاحة ســـبل التشاور والتنسيق بغية ان يتهيأ للبلدان النامية شروط افضل في مجال احتياز التكنولوجيا والخبرة والتراخيص والملكيات وما في حكمهـــا .

' ٢ ' الهدف العام للامانة التنفيذيـــة

مساعدة الحكومات في تحديد مرافق الانتاج والتدريب والبحث في المجـال الصناعي التي تتيح بطبيعتها امكانات التعاون الاقليمي ، مع المساعدة على تحديد المشاكل التقنية - الاقتصادية التي تواجهها فروع صناعية مختارة .

(ج) المشاكل المطروقـــة

٥٢- تتطلب تنمية الفروع الصناعية الموجودة والجديدة في بلدان المنطقة القيام بعمليات الترشيد والتجديد والتكييف التقني ، كما تحتاج الى تأسيس او توسيع خدمات الدعم والبنيات الاساسية الضرورية . ان غياب هذه العمليات، فضلا عن عدم توافر الموظفين المؤهلين علـــى

المستويات كافة، انما يعوق هذه التنمية. ويصدق هذا بخاصة على انشاء الصناعات الاساسية (كصناعات البتروكيماويات والمعادن الاساسية) وعلى تنمية الصناعات التكاملية (كالصناعات الهندسية، والصناعات الزراعية وصناعة التشييد). كذلك فان القيود التي تصادف الاسواق الوطنية، فضلا عن غياب البنى الاساسية الكافية في كثير من بلدان المنطقة، لتدعو الى توثيق عرى التعاون الاقليمي في هذا المضمار.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٥٣- ستركز الجهود المبذولة في تلك الفترة على رفع مستوى التكامل في الصناعات الهندسية وخصوصا فيما يتعلق بمجموعة المنتجات السابق تحديدها. ويتم في الوقت نفسه تحديد سبل تنمية القدرات التصنيعية بالنسبة لمجموعات المنتجات الجديدة التي تتطلب تعاونا اقليميا، وذلك من خلال دراسات تقنية - اقتصادية. وهذه الدراسات من شأنها توفير البيانات والمعلومات التقنية - الاقتصادية امام صانعي القرارات في المنظمات الحكومية والمشتركة بين الحكومات، واقتراح حلول لمشكلات معينة متعلقة بنقل التكنولوجيا، والتوحيد القياسي، وتنمية المهارات، والتسويق، والتمويل.

٥٤- كذلك ستتواصل جهود رسم مجالات الاولوية على الصعيد الاقليمي فيما يتعلق بتهيئة سبل التدريب وتعزيز نشاطات التدريب ودعم الجهاز المؤسسي اللازم لتنسيق التدريب الصناعي. وسوف تجرى المشاورات مع الحكومات المعنية بشأن خطة عمل لوضع نهج متناسق يعالج احتياجات تدريبية مختارة وتشغيل المتدربين في داخل المنطقة، بما في ذلك انشاء جهاز حكومي مشترك ملائم لهذا الغرض. وسوف تتكون المحصلة الناتجة خلال فترة السنتين من دراسات وتقارير تعالج جوانب مختارة من تنمية القوى والمهارات العاملة في قطاع الصناعة (على صعيد الاقسام الفنية، ومؤسسات التدريب، والمنظمات الاقليمية). كذلك سيصار الى تنظيم حلقات دراسية بالمنطقة ودورات تدريبية داخل المؤسسات حول مواضيع من قبيل صياغة وتقييم المشاريع، والتنظيم والادارة الصناعية. كما سيصار الى الاضطلاع بتنظيم وتعزيز التدابير والترتيبات المؤسسية لنقل التكنولوجيا الصناعية.

البرنامج الفرعي ٢: التخطيط الوطني والتنسيق الاقليمي للقطاع الصناعي

(أ) السند التشريعي

٥٥- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د إ-٧)، الفرع رابعا، (الفقرة ١).

(ب) الاهـــداف

٥٦- اهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

'١' الهدف المشترك بين الحكومـــات

التوفيق بين السياسات الاقتصادية الصناعية وتنسيقها ، والاستفادة من التكامل الصناعي ، مع الاخذ بعين الاعتبار وفورات الحجم والتخصـــص، وذلك عن طريق انشاء الاجهزة الاستشارية وتعزيزها على الاصعـــدة الاقليمية وشبه الاقليمية والمشتركة بين الاقاليـــم .

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذيـــة

مراقبة واستعراض وتقييم التنمية الصناعية وامكاناتها ، والتخطيط الصناعي وتطبيقه في المنطقة، وذلك لتحديد أوجه النقص، والتوصية بالتدابيـــر المناسبة لتداركها ، والنهوض بتطوير وتكييف الطرق والتقنيات المناسبة للتخطيط والتنفيذ ، والمساعدة على ايجاد مقترحات عملية من اجـــل تنسيق مجهودات وسياسات واستراتيجيات وخطط التصنيع الاقليميـــة .

(ج) المشاكل المطروقـــة

٥٧- نظراً لطبيعة الموارد النفطية وقابليتها للنضوب على المدى البعيد ، فلا بـــد من احداث تغيير سريع في الهيكل الاقتصادى لمعظم بلدان المنطقة لتوسيع قاعدتهـــا الاقتصادية. ونظرا لكون الموارد الاخرى بخلاف النفط محدودة أو لا تكاد تذكر، فسيكون العبء الملقى على كاهل قطاع الصناعات التحويلية في عملية التنمية ثقيلا جدا . ويتكـــون قطاع التصنيـــع فـي الوقـــت الراهـــن مـــن مجموعـــة متنوعة من المشاريع غير المترابطة والموجهة اساسا الى انتاج السلع الاستهلاكية، وبدرجة اقل الى السلع الوسيطة دون اى ترابط بينها ، أو مع وجود قدر قليل من التكامل على صعيد المنتجات المطروحة للتسويـــق داخل المنطقـــة .

٥٨- من هنا فلم ترسم بلدان المنطقة بعد خطوطا عريضة واضحة لاستراتيجية صناعيـــة متكاملة تقوم على اساس استراتيجية شاملة للتنمية في المنطقة. وهنا أضحـــى التنسيق بين قرارات الاستثمار على الصعيد الاقليمي اكثر أهمية، وذلك في ضوء النصيب المتنامي الذى يحوزة القطاع العام في اقتصادات المنطقة. وعليه بات من الضرورة بمكان دعم جهاز التخطيط وتعزيز فعالية مؤسسات القطاع العام، في سبيل تلبية متطلبات التنمية الصناعية في بلدان المنطقـــة .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٥٩- سوف يتواصل التحليل الدورى لعملية التنمية الصناعية في منطقة الاكـــوا ، بما في ذلك رصد التغيرات الهيكلية الحاصلة، استجابة لاهداف اعلان وخطة عمل ليما ، بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي ، واهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث. ومن ناحية أخرى، فان من شأن جمع وتحليـــل البيانات عن اتجاهات التصنيع، فضلا عن الفحص المتعمق لسياسات التنمية الصناعيـــة وما يتعلق بها من تدابير واستراتيجيات، بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصاديـــة العربية، ومنظمة التنمية الصناعية العربية، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، ان يفضي ، بحلول عام ١٩٨٥ الى رسم صورة متكاملة لهيكـل القطاع الصناعي بالمنطقة ضمن اطار العالم العربي ، بحيث تبنى على اساسها مصفوفـة صناعية اقليمية مشتركـــة .

٦٠- سوف يولى الاهتمام بصياغة وتعزيز تقنيات التخطيط بحيث تتلاءم والسمات الخاصة بالبلدان الاعضاء. ولسوف تجتمع لجنة دائمة معنية بالتنمية والتخطيط في المجال الصناعي ، مرة كل سنتين لتشكل محفلا لتبادل الخبرات حول الأداء الفعلي للقطـــاع الصناعي وحول تقنيات تخطيطه وتنفيذه . وسوف تتواصل ايضا الجهود الرامية للأخـــذ بتدابير التنسيق في تخطيط التنمية الصناعية والموائمة بين السياسات الصناعية بالمنطقـة، ضمن اطار استراتيجية اقليمية للتنمية الصناعية . وسوف يتطلب توجيه مسار الاستراتيجيـة الطويلة الاجل في مجال التنمية الصناعية بالمنطقة مداومة عمليات المتابعة . ومن ناحيـــة اخرى ستبذل جهود لعلاج المشاكل الخاصة لأقل بلدان المنطقـة نمـــوا .

البرنامج الفرعـــي ٣ : التجارة بالمنتجات الصناعية وتمويل التنمية الصناعية

(أ) السند التشريعـــي

٦١- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار الجمعية العامـــــة ٣٣٦٢ (د-إ - ٧) ، الفرع الرابع، الفقرة ١ .

(ب) الاهـــداف

٦٢- اهداف هذا البرنامج الفرعـــي هـي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

النهوض بالتبادل التجارى المباشر بين البلدان النامية من اجل تحقيق زيادة فعلية في حصة البلدان النامية في التجارة العالمية بالسلع التامة الصنع، وازالة كل الآثار العكسية الناتجة عن التبادل التجارى "الثلاثي" ووضع الآليات المناسبة لهذا الغرض، تشجيع التدفقات المالية لاغراض التنمية الصناعية من البلدان المنتجة للنفط الى البلدان غير المنتجة للنفط، وتنمية وتدعيم المؤسسات العامة المالية وغيرها من المؤسسات، تعزيزا وتنشيطا للتنمية الصناعية في البلدان الاعضاء.

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذية

مساعدة الحكومات على تشجيع التجارة داخل المنطقة بالمنتجات الصناعية، وكذلك التجارة مع البلدان النامية، فضلا عن تنسيق الموارد المالية المتاحة بغية اعادة تشكيل التنمية الصناعية وتدعيمها.

(ج) المشاكل المطروقة

٦٣- تمثل الاحتياجات المخططة للتمويل الصناعي الطويل الاجل، كما ترسمها خطط مختلف البلدان، زيادة كبيرة عن حجم الاستثمارات التي تمت في الماضي القريب. وباستثناء البلدان النفطية حيث تمول الاستثمارات كليا او جزئيا من ميزانية الدولة، وحيث لا تكون العقبات ذات طبيعة مالية فان على البلدان الاخرى ان تبذل مجهودات خاصة لجمع موارد اضافية، بما في ذلك الموارد الاقليمية والدولية، وتوجيهها نحو الاستثمار الصناعي. ويبقى التمويل الذاتي هو المصدر السائد للاموال الموجهة للاستثمارات الصناعية، في حين ان الحصة النسبية للمؤسسات في التمويل الصناعي ما زالت محدودة جدا.

٦٤- وقد ظلت المنتجات المصنوعة في المنطقة تواجه عقبات في تسويقها داخل المنطقة وخارجها مما يشكل قيودا خطيرة تعوق النمو السريع. ويحول العجز عن اختراق الاسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات العالمية دون قيام عدد من الصناعات التي تتمتع المنطقة فيها بميزة نسبية من ناحية توفر المواد الاولية. من هنا، فقد اصبحت الحاجة ماسة الى استراتيجية تهدف الى توسيع سوق المنطقة في الداخل، فضلا عن فتح اسواق خارجية. وهذا يتطلب، في جملة أمور، اجراء بحوث متعمقة، ووضع تشريعات جديدة، ومراجعة الاتفاقات القائمة بالفعل في هذا الخصوص مع صياغة تشريعات جديدة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٦٥- سوف يستكمل بحلول عام ١٩٨٥ تحليل، هو الاول من نوعه، لاتجاه التجارة بالبلدان الاعضاء في الخامات الصناعية والمنتجات شبه المصنعة والمنتجات المصنعة لايجاد حلول لمشاكل التسويق المشار اليها اعلاه. ومع عام ١٩٨٦ يستكمل وضع مصفوفات تشير الى وضع واتجاه التجارة داخل المنطقة وخارجها بالنسبة للسلع الصناعية الاستراتيجية. كذلك سيتم بحلول عام ١٩٨٨ استعراض اتفاقات التجارة التي صادقت عليها البلدان الاعضاء والمتعلقة بالمنتجات المصنعة. وعلى اساس هذا الاستعراض سيجرى في عام ١٩٨٩ تحديد للمجالات التي تدعو الحاجة فيها الى اعادة النظر في الاتفاقات القائمة، على ضوء ما يتحقق من تنسيق بين الاستراتيجيات الصناعية. كما سيصار الى اجراء دراسات طيلة فترة الخطة ترمي الى استحداث موءسسات للوساطة المالية تلبي بصفة خاصة متطلبات التنمية الصناعية بالمنطقة.

باء - التنظيم

الاستعراض المشترك بين الحكومات

٦٦- تتولى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السنوية استعراض عمل الأمانة التنفيذية في هذا البرنامج كل عام. وكان آخر دورة عقدتها الاكوا في أيار/مايو ١٩٨٣. واستعرضت مشروع الخطة المتوسطة الاجل لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ في اجتماعها المنعقد في ايار/مايو ١٩٨٢ واعتمدت الاكوا الخطة في دورتها التاسعة. وسوف تضطلع اللجنة الدائمة للبرنامج بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للاكوا، باجراء عمليات الاستعراض في المستقبل وتجتمع اللجنة مرة في السنة.

الأمانة التنفيذية

٦٧- وحدة الامانة التنفيذية المسوءولة عن هذا البرنامج هي شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حيث كانت توجد عشر وظائف فنية معتمدة حتى تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، من بينها وظيفتان من المتوقع ان تدعمهما منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.

البرنامج الرئيسي ٥ : التجارة الدولية والتمويل الانمائي في غربي آسيا

ألف - البرامج الفرعيـــــة

البرنامج الفرعـي : توسيع وتنويع التجـارة

(أ) السند التشريعـي

٦٨- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرارات الجمعية العامة رقم ٣٤٤٢ (د-٣٠)، الفقرة ٤، ورقم ٢٠٢/٣٤ الفقرات ٣ و ٤ و ٨ و ١١، ورقم ٥٦/٣٥، المرفق، الفقرات ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٩ و ٤٠ و ٥٢ و ٦٧ و ٧٢ و ١٣٤ - ١٣٥ وقرار اللجنة رقم ٧٢ (د-٦) الفقرة ١، ورقم ٩٠ (د-٨) الفقرة ٢.

(ب) الاهـــداف

٦٩- اهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

' ١ ' الهدف المشترك بين الحكومـــات

توسيع وتنويع التجارة في منطقة الاكوا، وبخاصة تجارة الصادرات من الســـلع المصنعة وشبه المصنعـــة.

' ٢ ' الهدف العام للامانة التنفيذيـــة

المساهمة في تحقيق تفهم افضل للقضايا التي ينطوي عليها توسيع وتنويـــع تجارة الدول الاعضاء وفي وضع سياسات وتدابير على الصعد القطرية والاقليمية والعالمية، ترمي الى الاسراع بنمو الصادرات وبناء هياكل تجارية اكثر توازنـا.

' ٣ ' الاهداف المحددة الاجل للامانة التنفيذيـــة

تحديد فرص توسيع التجارة الاقليمية والتعاون والتكامل الاقتصادي الاقليمي قبل نهاية عام ١٩٨٥؛ والبدء بحلول عام ١٩٨٥ بوضع مقترحات لتدعيـم الاطار المؤسسي بما في ذلك تبسيط وتنسيق اجراءات التجارة، وامكانيـــة انشاء صندوق للتعويض عن الخسائر الناجمة عن توسيع التجارة والتكامـــل الاقليمي، وانشاء مرفق اقليمي لضمان اعتمادات التصدير، ومصرف اقليمـــي للتصدير والاستيراد.

(ج) المشاكل المطروقـــة

٧٠- تحتاج الدول الاعضاء في الاكوا الى معلومات وتحليلات للمشاكل التي تعترضهـا نتيجة للظروف التجارية غير الملائمة، (التركيز السلعي والجغرافي البالغ للصادرات، تدهـور معدلات التبادل التجاري، الخ ...) . ومن أجل معالجة هذه المشاكل، على المستوى الاقليمـي، يتعيـن اتخاذ الاجراءات الملائمة على صعيد السياسة العامة، وتدعيم الاطار المؤسسـي كيمـا يتسـنى استخـدام الاموال الفائضة الموجودة في المنطقـة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٧١- سيستمر القيام باستعراضات دورية للتطورات الحاصلة في مجال التجارة الخارجية، ولوضع المدفوعات في البلدان الاعضاء، وللمشاكل الخاصة النابعة من ذلك. وبالاضافة الـى ذلك، ستتخذ مبادرات تهدف الى تحسين الاطار المؤسسي، وتتضمن هذه المبادرات اعداد دراسة حول امكانية انشاء صندوق للتعويض عن الخسائر الناجمة عن توسيع التجارة داخل المنطقة ولدعم جهود التكامل، ودراسة حول انشاء مرفق اقليمي لضمان اعتمادات التصدير، واخرى حول انشاء مصرف اقليمي للاستيراد والتصدير. وسوف تستلزم هذه المبادرات تنظيم الاجتماعات ودعم المفاوضات، وتقديم الخدمات الاستشارية. وسيتم الانتهاء من هذه الدراسات قبل نهاية اعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٧ و ١٩٨٩ على التوالي. وسيتبع هذه الدراسات عقد اجتماعات لافرقة خبراء للنظر في النتائج التي ستعرض على الاكـوا.

باء - التنظيـــم

الاستعراض المشترك بين الحكومـــات

٧٢- تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، في دورتها السنوية، باستعراض اعمال الامانة التنفيذية بشأن هذا البرنامج. وقد عقدت اللجنة دورتها الاخيرة في ايار/مايو ١٩٨٣. واستعرضت مشروع الخطة المتوسطة الاجل لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطـة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ في اجتماعها المنعقد في ايار/مايو ١٩٨٢ واعتمدت الاكوا الخطة في دورتها التاسعة. وستقوم اللجنة الدائمة للبرنامج، بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للاكوا بعمليات الاستعراض في المستقبل وتجتمع اللجنة مرة في السـنة.

الأمانـــــة التنفيذيـــــة

٧٣- الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج ، ضمن الامانة التنفيذية، هي شعبة التخطيط الانمائـي وهـــذه الشعبة مسؤولة عن اربعة برامج فنية. وكانت هناك حتى ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ، اربعة وظائف فنية معتمدة لبرنامج التجارة الدولية والتمويل الانمائي .

البرنامج الرئيسي ٦ : الموارد الطبيعية في غربي آسيا

ألف ـ البرامج الفرعيـــــة

البرنامج الفرعـــي : الموارد المائية

(أ) السند التشريعي

٧٤ـ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦)، الفقرة ٤؛ و٣٢٠٢ (د-٦) الفقرتان ٧ و٨؛ وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢١٢١ (د-٦٣) الفقرة ١٠؛ و١٩٧٩/٣١ الفقرة ٦؛ و١٩٧٩/٦٧ الفقرات ٢-٤؛ و١٩٧٩/٦٨ الفقرة ٤؛ والقرار ١٩٧٩/٧٠ وقرارى الاكوا ٣٩ (د-٤) و٨٣ (د-٧)؛ وتوصيات وقرارات الاجتماعات الاقليمية للاكوا المتعلقة بالمياه.

(ب) الاهداف

٧٥ـ اهداف البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تسهيل انشاء جهاز مناسب مشترك بين الحكومات لتعزيز تنمية الموارد المائية وادارتها في المنطقة، تعزيز وزيادة التعاون الاقليمي في مجال حفظ وتنمية وادارة وزيادة امكانات الموارد المائية للمنطقة بأكثر الطرق فعالية واقتصادا.

'٢' الهدف العام للأمانة التنفيذية

اعداد دراسات حول القضايا الرئيسية المتعلقة بتنمية وادارة الموارد المائية في المنطقة.

'٣' الاهداف المحددة الأجل للأمانة التنفيذية

المساعدة في وضع قاعدة معلومات شاملة حول النشاطات المتعلقة بالمياه في المنطقة والقيام كل سنتين بنشر المعلومات المتعلقة بآخر المشاريع الرئيسية التي يجرى تنفيذها في المنطقة في مجال المياه، ودعم البلدان الاعضاء في خططها وبرامجها لتحقيق اهداف العقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية في توفير امكانية الوصول الى امدادات مأمونة من ميـــاه الشرب والى مرافق صحية كافية قبل نهاية عام ١٩٩٠.

(ج) المشاكل المطروقة

٧٦ـ تشكل ندرة أو محدودية توفر المياه عائقا رئيسيا أمام التنمية بالنسبة لكثير من الدول الاعضاء في الاكوا. كما أن سوء استخدام هذه السلعة الحيوية والتخلف في تنميتها يحدان كثيرا من طاقة النمو الاجتماعي والاقتصادى لدى المنطقة. ولا تزال غالبية السكان تفتقر الـى

امدادات ملائمة من المياه والى خدمات صحية لائقة. كما تظل المياه عنصرا تقييديا في مجال انتاج الغذاء. وما زالت الجهود المبذولة على الصعيدين الاقليمي والمشترك بين البلدان من أجل تنمية وادارة الموارد المائية المشتركة محدودة حتى الآن، ولم يتم انشاء آلية اقليمية فعالة لهذا الغرض. ومما أعاق التخطيط في هذا القطاع نقص البيانات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية والهيدروميتورولوجية المأمونة، ووجود تشريعات مائية بالية ومعقدة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٧٧- سوف تواصل الاكوا تحديد مشاريع رئيسية اقليمية ودون اقليمية في مجال المياه واقتراح توصيات مناسبة بشأن الاجراءات التعاونية التي ينبغي اتخاذها من جانب البلدان المعنية في المنطقة.

٧٨- سيجرى العمل على اقامة مؤسسات وطنية مركزية مسؤولة عن النشاطات المتعلقة بالمياه وتعزيز القائمة منها. وسيتم وضع خطط لتحسين قدرات الدول الاعضاء في مجال استكشاف وتنمية وكفاءة استغلال مواردها المائية، وستجرى مراجعة هذه الخطط مرة كل سنتين لمواكبة ظروف التنمية الاجتماعية الاقتصادية السائدة.

٧٩- سوف يقدم الدعم الفني للدول الاعضاء لتمكينها من وضع خطط وطنية شاملة ترمي الى تحقيق أهداف العقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية قبل نهاية عام ١٩٩٠.

٨٠- سيتم اصدار نشرات اقليمية كل سنتين تستعرض آخر التطورات الحاصلة في المشاريع الرئيسية المتعلقة بالمياه والتي يجرى تنفيذها على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي، كما يعتزم خلال هذه الفترة تنظيم حلقات تدريبية واجراء دراسات حول القضايا الرئيسية المتعلقة بتنمية الموارد المائية وادارتها وتنظيمها.

بـاء - التنظيـــم

الاستعراض المشترك بين الحكومات

٨١- يجرى استعراض عمل الأمانة التنفيذية في نطاق هذا البرنامج من قبل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السنوية. وقد عقدت دورتها الأخيرة في ايار/مايو عام ١٩٨٣. وقد استعرضت مشروع الخطة المتوسطة الأجل لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ واعتمدت الاكوا الخطة في دورتها التاسعة. وستقوم اللجنة الدائمة للبرنامج، بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للاكوا، بعمليات الاستعراض في المستقبل. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل سنة.

الأمانة التنفيـــذية

٨٢- الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الأمانة التنفيذية هي شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا التي كانت تضم، حتى تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، وظيفتين فنيتين معتمدتين لبرنامج الموارد الطبيعية.

البرنامج الرئيسي ٧ : السكان في غربي آسيا

ألف — البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١ : السكان والسياسة الانمائية

(أ) السند التشريعي

٨٣ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ المرفق (الفقرات ٢٠، ٢١، ٢٣، ٤١، ٤٣، ٤٦—٥١، ١٦٣—١٦٧)؛ وخطة العمـــل العالمية للسكان، الفقرات ٢—١٠ و ١٣—٦٧ و٧١ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٩٤ و٩٥ و١٠٦.

(ب) الاهداف

٨٤ — أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تقييم الروابط المشتركة ما بين مختلف جوانب التنمية والاتجاهات السكانية الجارية والمستقبلية في المنطقة.

'٢' الاهداف العامة للأمانة التنفيذية

نشر نتائج الابحاث المتعلقة بمحدّدات ونتائج الاتجاهات السكانية، وتقديم المشورة الى الحكومات ومؤسسات التدريب بشأن الروابط المشتركة ما بيـــن الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية، ومساعدة الحكومات في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات السكانية وفي ادماج العامل السكاني في الخطط والبرامج الانمائية.

(ج) المشكلة المطروقة

٨٥ — لا تزال الخبرة المحلية في تقييم الروابط المشتركة بين الاتجاهات السكانية والجوانب الانمائية محدودة في معظم بلدان المنطقة. ان أية سياسة انمائية شاملة لا يمكن تنفيذها على نحو فعّال دون مراعاة تامة للعامل السكاني.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩

٨٦ — ستركز الاعمال في هذه الفترة على مجالين رئيسيين أولهما العلاقة المتبادلة بين التنمية والعوامل السكانية وثانيهما محددات الخصوبة والوفيات والهجرة ونتائجها.

٨٧ — من المزمع القيام بسلسلة من الدراسات التي تتناول أثر النمو السكاني على توفير السكن والتعليم والعناية الطبية والخدمات الحكومية، مع التركيز على ما للسياسات الديموغرافية البديلة من آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية ومن آثار على صعيد ايصال الخدمات.

البرنامج الفرعي ٢ : تعزيز الاستخدام وتنمية القوى العاملة

(أ) السند التشريعي

٨٨- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار الجمعية العامة ٣٥/٣٦ (المرفق، الفقرات ٤٢ - ٤٤، ٤٧، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨). وقرارا اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رقم ٥٥ (د-٥) ورقم ٥٩ (د-٥).

(ب) الاهداف

٨٩ - أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تحديد التدابير وتعزيز السياسات المؤدية الى الانتفاع الكامل بالموارد البشرية وتحقيق توازن أفضل في هذا المجال وفقا للاحتياجات الانمائية للمنطقة.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

تعزيز المشاركة في النشاط الاقتصادي، وتحسين تنمية القوى العاملة، وتعزيز التعاون الاقليمي على صعيدي تنمية القوى العاملة المتاحة والانتفاع بها.

(ج) المشكلة المطروقة

٩٠ - لا يشارك في النشاط الاقتصادي في بلدان غربي آسيا سوى جزء قليل من سكانها، وتوجد حتى بين هؤلاء عمالة ناقصة. وفضلا عن ذلك فان الاختلالات الهيكلية بين التدفقات من خريجي النظام التعليمي وبين احتياجات جهات الاستخدام من المهن المختلفة قد أدت الى مواطن نقص حادة في الموظفين التقنيين والاداريين من المستويين العالي والمتوسط والى عجز في المهارات اليدوية وفائض في الوقت نفسه من الموظفين الكتابيين والمكتبيين ممن هم دون مستوى الكفاءة المطلوب. ويزداد الاختلال الاقليمي العام حدة على المستوى القطري بمقدرة بعض البلدان في المنطقة على اجتذاب الاعداد القليلة نسبيا من الكفاءات والمهارات بدفع أجور عالية لها. ويشكل الوضع الحالي للقوى العاملة العائق الرئيسي أمام تنفيذ الخطط والبرامج الانمائية لبلدان الاكوا.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٩١ - ستجرى مسوحات ودراسات من أجل : تحديد أسباب انخفاض معدلات المشاركة في النشاطات الاقتصادية وتحديد التدابير اللازم اتخاذها لتحسين هذا الوضع، وتقييم العرض والطلب على القوى العاملة على الصعيدين القطري والاقليمي.

٩٢ - ستقترح استراتيجيات قطرية واقليمية لاصلاح نظم التعليم والتدريب المهني وذلك بالتعاون مع المؤسسات القطرية والاقليمية والدولية.

٩٣ - سيجرى تحديد طرق ووسائل تحسين الاتصال بين جهات استخدام القوى العاملة ومراكز تدريبها وستدرس كذلك امكانية اقامة اطار تنظيمي مناسب لمكاتب الاستخدام القطرية والاقليمية.

البرنامج الفرعي ٣ : تحليل البيانات الديموغرافية

(أ) السند التشريعي

٩٤- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار الجمعية العامة ٣٥/٣٦ (المرفق ، الفقرات ١ و٢ و٣ و٤ و٦ و٥٠ و١٧٣) ؛ خطة العمل العالمية للسكان (الفقرات ٧٢ الى ٧٧) .

(ب) الاهداف

٩٥- أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تعزيز اعتماد الدول الاعضاء في الاكوا على الذات في مجال جمع وتحليل البيانات الديموغرافية والبيانات الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بها ، وسد الثغرات الموجودة في البيانات السكانية عن طريق التقديرات والاسقاطات التي تستخدم فيها تقنيات ديموغرافية سليمة .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

انتاج ونشر بيانات مأمونة بشأن عدد كبير من المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة اللازمة لعملية التخطيط الانمائي ورسم السياسة العامة ، وتحديث هذه المعلومات بصورة دورية ، والقيام بدراسات ديموغرافية متعمقة تصف الظروف السكانية في المنطقة ، وعلى الأخص المشاكل المتصلة بها ، والوصول بالمعلومات عن السكان والقوى العاملة في بلدان الاكوا الى مستوى المعلومات المتاحة في معظم المناطق الاخرى .

(ج) المشكلة المطروقة

٩٦- من العقبات التي تعوق مخططي التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان البيانات اللازمة عن السكان والقوى العاملة والبيانات المتصلة بها ليست دائما من نوعية مأمونة أو متوافرة بالشكل الذي يتناسب مع استخدامها في الخطط والبرامج الانمائية . وعلى الرغم من ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد قدمت في الفترة الاخيرة كمية متزايدة من هذه المعلومات بشكل تصلح معه للاستخدام فانه لم يتم بها سد جميع الثغرات أو لم يتم ضمان تحديث مستمر لها .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٩٧ - خلال هذه الفترة ستنشر الاكوا عدة كشوفات بيانات ومجموعات احصائية تتضمن معلومات سكانية اضافية كون قد تم الحصول عليها عن طريق جمع وتنقيح البيانات المتاحة وعن طريق التقديرات والاسقاطات . وستقوم ايضا باصدار بيانات أساسية سيجرى استخدامها من قبل مقر الامم المتحدة ومختلف الوكالات في وضع اسقاطات السكان والقوى العاملة والتعليم . وسيتم كذلك تحديث مستمر لبيانات السكان والقوى العاملة كما سيتم وضع سلاسل زمنية .

٩٨ - وستجرى الأمانة التنفيذية بحوثا تصف وتحلل بتعمق حالة السكان في كل قطر من أقطار المنطقة ، بغرض توفير منطلقات مناسبة لخطط التنمية الوطنية ولبرامج تنمية الموارد البشرية .

البرنامج الفرعي ٤ : الثقافة السكانية والاعلام السكاني (المنشورات وتبادل المعلومات)

(أ) السند التشريعي

٩٩ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار الجمعية العامة ٣٥/٣٦ (المرفق، الفقرتان ٤٥ و٤٧)؛ وخطة العمل العالمية للسكان (الفقرات ٨١—٩٣ و١٠٣).

(ب) الاهداف

١٠٠ — أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

نشر نتائج الأبحاث السكانية؛ ومساعدة الباحثين المهتمين بالمشاكل السكانية العربية؛ والتشجيع على تدريب الباحثين المحتملين من أبناء المنطقة في مجال السكان.

(ج) المشكلة المطروقة

١٠١ — العقبة الرئيسية التي تواجه الباحثين في شؤون السكان في الشرق الاوسط هي أن قسما كبيرا من الابحاث السكانية ذات الصلة غير منشور ولا يمكن الحصول عليه بسهولة وليس موزعا بشكل مناسب. وليس لدى الطلاب والدارسين معلومات كافية عن مرافق البحث والتدريب وفرص الحصول على المنح.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩

١٠٢ — سوف يستمر اصدار النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا مرتين في السنة باللغتين العربية والانكليزية. وسوف تنشر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا نتائج الابحاث التي ستتداولها الاجتماعات والندوات التي ترعاها الاكوا والتي تتعلق بمواضيع تحظى بأولوية عالية.

١٠٣ — ستقدم المساعدة الى الباحثين من أبناء المنطقة في الحصول على منح بحثية والى الطلاب في العثور على البرامج التدريبية والزمالات الدراسية.

١٠٤ — سيستمر نشر المعلومات ونتائج الابحاث وتوزيعها على المسؤولين الحكوميين، ووسائل الاعلام والباحثين ومؤسسات التدريب. وسيتم توسيع المكتبة السكانية المتخصصة ومركز المراجع السكانية اللذين يقومان بدور مركز تنسيق رئيسي بشأن المعلومات حول البرامج القطرية ومواد الابحاث.

باء — التنظيم

الاستعراض المشترك بين الحكومات

١٠٥ — تقوم باستعراض أعمال الأمانة التنفيذية في هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السنوية. وقد عقدت آخر دورة لها في ايار/مايو ١٩٨٣. وقد استعرضت مشروع الخطة المتوسطة الأجل لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩ وذلك في ايار/مايو ١٩٨٢. واعتمدت الاكوا الخطة في دورتها التاسعة. وستقوم اللجنة الدائمة للبرنامج، بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للاكوا، بعمليات الاستعراض في المستقبل. وتجتمع اللجنة مرة كل سنة.

الأمانـــة التنفيذيـــة

١٠٦ — الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الأمانة التنفيذية هي شعبة السكان. ولدى هذه الشعبة، حتى تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، ثماني وظائف فنية معتمدة من بينها وظيفة واحدة ممولة من صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانيـــــة.

البرنامج الرئيسي ٨ : الادارة العامة والمالية العامة في غربي آسيا

ألف ـ البرنامج الفرعـــي

البرنامج الفرعـــي : تعبئة وادارة الموارد المالية

(أ) السند التشريعي

١٠٧ ـ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٠١٨ (د ـ ٦١) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦، الفقرة ٢؛ ورقم ١٩٧٨/٦ المؤرخ في ٤ ايار/مايو ١٩٧٨، الفقرة ٣؛ ورقم ١٩٧٨/٦٠ المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٨، الفقرة ٣؛ ورقم ١٩٧٩/٤٨ المؤرخ في ٣١ تموز/يوليو ١٩٧٩، الفقرة ٥؛ وقرارات الجمعية العامة رقم ٣٣/١٤٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، الفقرة ٥؛ ورقم ٣٤/١٣٧ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩، الفقرة ٤؛ ورقم ٣٥/٥٦، المرفق، الفقرات ٢٠ و٢٣ و٣١ و٩٦، وقرار الاكوا رقم ٧٤ (د ـ ٦) المؤرخ ١ ايار/مايو ١٩٧٩ الفقرة ٢.

(ب) الاهـــداف

١٠٨ ـ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي فيما يلي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تحقيق التعبئة الكاملة للموارد المالية المحلية وضمان تخصيصها بشكل فعّال لخدمة أهداف التنمية القطرية.

'٢' الاهداف العامة للأمانة التنفيذية

المساهمة في تقدير وتقييم النظم المالية القطرية فيما يتعلق بتعبئة وتخصيص الموارد لأغراض التنمية وفي وضع تدابير ملائمة على صعيد السياسة العامة.

'٣' الاهداف الفرعية المحدودة الأجل للأمانة التنفيذية

تقييـــم دور المؤسسات المالية (القطرية والاقليمية) في تعبئة وتخصيص الموارد لاغراض التنمية (١٩٨٥)؛ وتقييـــم دور القطاع العام الآخذ في الاتساع في مجال تعبئة الموارد الداخلية لاغراض التنمية مع الاشارة بشكل خاص الى الجوانب المالية لمؤسسات القطاع العام والنواحي المتعلقة بادائها (١٩٨٦)؛ وتحديـــد المجالات الهامة في هيكل وأداء النظم الضريبية القطرية وتحديد المبادئ التوجيهية والتدابير اللازمة لتحسينها (١٩٨٧).

(ج) المشاكل المطروقة

١٠٩ - تواجه الحكومات مشكلات فيما يتعلق بتخصيص الموارد وادارتها بشكل فعّال، ولا سيما في عمل مؤسسات القطاع العام الذى يتميز بتعاظم الصعوبات الفنية والادارية، وهي قيام هياكل تنظيمية خاطئة، وضعف معايير الاداء والرقابة فيما يتعلق بقضايا الاستثمار، وتقدير سعر التكلفة، والتسعير، والتصرف في الفائض، ووجود نقص حاد في الموظفين الفنيين والاداريين المؤهلين. وبالرغم من الارتفاع الذى لم يسبق له مثيل في معدلات النمو في بلدان منطقة الاكوا، فان اسهام النظام المالي من حيث تعبئة الموارد وتخصيصها كان محدودا الى حد بعيد بسبب القصور الحاصل على الصعيدين النظرى والعملي. وتفتقر مؤسسات التمويل الانمائي، القطرية منها والاقليمية، الى وجود قاعدة من الموارد يمكن الاعتماد عليها. ولا تفي هيكليات النظام الضريبي وادارته بالغرض المطلوب.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

١١٠ - سوف تركز الاستراتيجية على النشاطات التالية:

(أ) رصد اتجاهات ومشاكل التمويل الانمائي واعداد تقارير تحليلية بغيةمساعدة مقررى السياسات في وضع وتنفيذ التدابير المتعلقة بادارة الشؤون اليومية للنظام المالي؛

(ب) اعداد دراسات وتقارير تتناول مختلف جوانب النظم الضريبية والمؤسسات العامة والمؤسسات المالية القطرية والاقليمية، باعتبارها أدوات للسياسة العامة في مجال تعبئة وتخصيص الموارد. وينتظر أن تمثل هذه الدراسات والتقارير أساسا لوضع مبادئ توجيهية للعمل على الصعد القطرية والاقليمية والدولية من أجل تحسين النظم والسياسات القطرية للتمويل الانمائي، بما في ذلك تحقيق قدر معين من التوافق في اطار التعاون والتكامل الاقتصادى الاقليمي؛

(ج) تنظيم اجتماعات وحلقات تدريبية وما شابه من نشاطات أخرى تهدف الى تحسين عمل النظم المالية ورفع مستوى القدرات الفنية والمؤسسية لمرافق التمويل الانمائي في المنطقة؛

(د) تقديم خدمات استشارية بشأن مختلف الجوانب النظرية والعملية لمرافق التمويل الانمائي القطرية والاقليمية.

باء - التنظيم

١١١ - الاستعراض الحكومي المشترك

يقوم بأستعراض أعمال الأمانة التنفيذية في اطار هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السنوية. وقد عقدت آخر دورة لها في ايار/مايو ١٩٨٣. وقد تم استعراض مشروع هذه الخطة من قبل لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ وأقرتها الاكوا في دورتها التاسعة. وستقوم اللجنة الدائمة للبرنامج بصفتها الجهاز الفرعي الرئيسي للاكوا باستعراضها في المستقبل. وستجتمع اللجنة مرة في السنة.

١١٢ - الأمانة التنفيذية

الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الأمانة التنفيذية هي شعبة التخطيط الانمائي. وهذه الشعبة مسؤولة عن البرامج الفنية التالية: القضايا والسياسات الانمائية والتجارة الدولية والتنمية، الادارة العامة والمالية العامة، والشركات عبر الوطنية. وحتى تاريخ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ بلغ عدد الوظائف المعتمدة لبرنامج الادارة العامة والمالية العامة وظيفتين من الفئة الفنية.

البرنامج الرئيسي ٩ : العلم والتكنولوجيا في غربي آسيا

ألف - البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ : تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية

(أ) السند التشريعي

١١٣- يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارات الجمعية العامة رقم ٢٣١٨ (د - ٢٢) ، الفقرتان ١ و ٤ ؛ ورقم ٣٢٠١ (د-٦) ، الفقرة ٤ (ب) ؛ ورقم ٣٣٦٢ (د-٧) ، الفرع الثالث ، الفقرة ٨ ؛ ورقم ٣٢/١٩٢ ، الفقرة ٥ ؛ ورقم ٣٤/٢١٨ ، الفرع الأول ، الفقرتان ٢ و ٤ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١١٥٥ (د - ٤١) ، الفقرتان ٢ (أ) و (ب) و ٣ ؛ وبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذي صادقت عليه الجمعية العامة في القرار ٣٤/٢١٨ .

(ب) الاهداف

١١٤- اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الهدف المشترك بين الحكومات

تعزيز الطاقات العلمية والتكنولوجية الوطنية في اطار سياسات وطنية واقليمية متجانسة في ميدان العلم والتكنولوجيا .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة لتسهيل تنمية قدرات القوى البشرية والهيكليات الاساسية في مجال العلم والتكنولوجيا .

(ج) المشاكل المطروقة

١١٥- تعاني غالبية الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من نقص نسبي في الافراد العلميين والتكنولوجيين المدربين . وتزداد هذه المشكلة تفاقما بسبب النقص في الكفاءات الادارية العاملة في هذا الميدان ، وفي بعض الحالات بسبب عدم ملاءمة أنظمة التعليم المستوردة . وبالاضافة الى ذلك ، لم يجر تطوير الهيكلية الاساسية للعلم والتكنولوجيا بالشكل المناسب ولا تزال الروابط المؤسسية ضعيفة ، كما ان برامج ونشاطات البحث والتطوير

مجزأة وذات أثر ضئيل على النظام الانتاجي . ومن جهة ثانية ،فان اسلوب " تسليم المفتاح" السائد في نقل التكنولوجيا يؤدى الى اطالة امد حالة التبعية التكنولوجية في المنطقة والى عزل القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية عن عملية التنمية . وهذه العوامل مسؤولة عن ضعف القاعدة العلمية والتكنولوجية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وبنتيجة ذلك ،لم تكن هذه القاعدة فعالة في تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

١١٦- ستصدر دراسات حول المواضيع التالية : (١) تحديد وتشجيع التدابير والاجهزة الملائمة لتعزيز تثقيف وتدريب العاملين الوطنيين في مجال العلم والتكنولوجيا والتصدى بفعالية لظاهرة هجرة الكفاءات ونشر الدراسات والتقارير المتصلة بها ويؤمل ان تكتمل هذه الدراسة قبل نهاية عام ١٩٨٧ ؛ (٢) استعراض حالة تطور المؤسسات العلمية والتكنولوجية المتخصصة وتعزيز التدابير الآيلة الى بناء هيكلية اساسية فعالة في هذا الميدان ونشر الدراسات والتقارير المتصلة بها وينتظر لهذه الدراسة ان تكتمل في عام ١٩٨٧ ؛ (٣) استعراض وتقييم برامج العلم والتكنولوجيا بما في ذلك أعمال البحث والتطوير في الزراعة والموارد الطبيعية والصناعة ، وتحديد بعض التدابير اللازمة لارباح هذه البرامج في النظام الانتاجي ونشر مجموعة من الدراسات والتقارير ،وينتظر ان تكتمل في عام ١٩٨٧ . وفي هذا الصدد سيعقد اجتماع مشترك ما بين الحكومات عام ١٩٨٧ حول تعزيز قدرات البحث والتطوير في البلدان العربية (٤) تحديد المجالات والطرق والاجهزة الكفيلة بتعزيز التعاون الاقليمي والاقاليمي لتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية ونشر مجموعة الدراسات والتقارير المتعلقة بها ،ويؤمل أن تكتمل هذه الدراسة في عام ١٩٨٨ (٥) القيام بنشاطات مشتركة بالتعاون مع مركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية بغرض تنفيذ برنامج عمل فيينا في بلدان منطقة الاكوا .

١١٧- بالاضافة الى ذلك سوف تشتمل الاستراتيجية على اجتماعات مشتركة بين الحكومات حول تعزيز قدرات البحث والتطوير في البلدان العربية حسب الحاجة وستركز الدراسات على تحديد المجالات والتدابير والاجهزة اللازمة لتعزيز هذا التعاون .

١١٨- فيما يتعلق بالتعاون مع مركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لتنفيذ برنامج عمل فيينا في منطقة الاكوا . وتشمل النشاطات الواردة تحت هذا البرنامج الفعلي: استعراضا اقليميا واستعراضا

آخر دوليا في نصف العقد لتنفيذ برنامج عمل فيينا في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على التوالي وتطوير نظام للتحديد والتقييم المبكر للتطورات العلمية والتكنولوجية في المنطقة ؛ وضع مؤشرات للانجازات العلمية والتكنولوجية الملائمة في المنطقة ؛ والمساهمة في انشاء شبكة معلومات عالمية ودعم الشبكات الاقليمية القائمة .

البرنامج الفرعي ٢ : نقل التكنولوجيا

(أ) السند التشريعي

١١٩- يستمد البرنامج الفرعي هذا سنده التشريعي من قرارات الجمعية العامة رقم ٢٣١٨ (د - ٢٢) ، الفقرتان ١ و ٤ ؛ ورقم ٣٢٠١ (د ل - ٦) ، الفقرة ٤ (ع) ؛ ورقم ٣٢٠٢ (د ل - ٦) ، الفرع الرابع ؛ ورقم ٣٣٦٢ (د ل - ٧) ، الفرع الثالث ، الفقرة ٨ ؛ ورقم ٣٤/٢١٨ ، الفرع الأول ، الفقرتان ٢ و ٤ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١١٥٥ (د - ٤١) ، الفقرتان (٢) (ب) و ٣ ؛ وبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذي صادقت عليه الجمعية العامة في القرار ٣٤/٢١٨ .

(ب) الاهداف

١٢٠- اهداف البرنامج الفرعي هي :

'١' الهدف المشترك بين الحكومات

وضع سياسات وطرق لنقل واكتساب التكنولوجيا كجزء لا يتجزأ من السياسات التي تحكم التنمية العلمية والتكنولوجية .

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذية

صياغة مبادىء توجيهية للسياسة العامة لنقل واكتساب التكنولوجيا .

(ج) المشاكل المطروقة

١٢١- تفتقر المنطقة الى سياسات فعالة لنقل واكتساب التكنولوجيا . ونتيجة لذلك ، لا يزال اسلوب " تسليم المفتاح " سائدا في مجال نقل التكنولوجيا . ولم يقتصر الأمر على ان هذا النمط لم يسهم الا هامشيا في استيعاب ونشر التكنولوجيا أو في ترسيخها في نطاق عملية التنمية ، بل ادى ايضا الى زرع تكنولوجيات غريبة عن المنطقة ، وغير ملائمة

للظروف المحلية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد ترتب على ذلك آثار اجتماعية واقتصادية سيئة . ومن جهة ثانية ، فان الافتقار الى سياسة شاملة في هذا المجال اسفر عن قصور في اسهام عملية نقل التكنولوجيا في تنمية القدرات التكنولوجية المحلية . وكان له أيضا اثر سلبي على استخدام البحث والتكنولوجيا المحليين .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

١٢٢- الاهداف المحددة الأجل للامانة التنفيذية : استعراض وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاساليب السائدة لنقل التكنولوجيا ، وتحديد تدابير كفيلة بزيادة اسهام التكنولوجيا المستوردة في القاعدة التكنولوجية للدول الاعضاء . وسيجرى الانتهاء من نشر الدراسات والتقارير ذات الصلة بهذا الموضوع في عام ١٩٨٧ .

١٢٣- وضع التدابير والنظم المؤسسية لتعزيز قدرة الدول الاعضاء ومواءمة سياساتها في مجال نقل واكتساب وتقييم التكنولوجيا الاجنبية في قطاعات مختارة ذات أولوية . وسيجرى الانتهاء من نشر الدراسات والتقارير ذات الصلة بهذا الموضوع في عام ١٩٨٧ . وسيعقد في عام ١٩٨٨ اجتماع لفريق من الخبراء بشأن سياسات نقل واكتساب التكنولوجيا . وسيجرى في هذا الصدد تعزيز تبادل المعلومات بين الدول الاعضاء حول العلم والتكنولوجيا ، وبرامج التدريب والتعليم ، وشروط نقل التكنولوجيا ، وشروط الاستثمار الأجنبي ، ونشاطات الشركات عبر الوطنية ، وذلك من خلال شبكات اعلامية متصلة وبنوك للبيانات . وفضلا عن ذلك ، سيجرى تشجيع وضع ترتيبات مؤسسية فعالة لتسجيل العقود وتنظيم برامج تدريب على شكل ندوات وحلقات تدريبية لتنمية المهارات في مجال اختيار وحيازة ونقل التكنولوجيا . وسيتم حسب الحاجة ، تنظيم اجتماعات لافرقة من الخبراء وعقد حلقات تدريبية يحضرها عاملون فنيون من المستوى المتوسط وتتناول سياسات نقل التكنولوجيا واحتيازها .

١٢٤- وستصدر دراسات حول التدابير والاجراءات الآيلة الى تحضير الطلب على الابحاث والتكنولوجيا المحلية والى تحديد الادوات اللازمة لتنظيم استيراد التكنولوجيا والخدمات التقنية الاخرى وحول التنسيق الشامل للسياسات في اطار النظام العلمي والتكنولوجي الوطني بغية تأمين الاستخدام الامثل لكل المدخلات التكنولوجية اللازمة . وسيتم الانتهاء من نشر الدراسات والتقارير ذات الصلة بهذا الموضوع في عام ١٩٨٩ .

باء — التنظيم

الاستعراض المشترك بين الحكومات

١٢٥ — تستعرض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج الفرعي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السنوية. وكانت آخر دورة عقدتها في أيار/مايو ١٩٨٣. واستعرضت مشروع الخطة لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩ في ايار/مايو ١٩٨٢ وأقرتها الاكوا في دورتها التاسعة. وستقوم اللجنة الدائمة للبرنامج بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي، باستعراض الخطة مستقبلا وتجتمع هذه اللجنة مرة في السنة.

الأمانة التنفيذية

١٢٦ — الوحدة المسؤولة في الأمانة التنفيذية عن هذا البرنامج الفرعي هي شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا. وكان لدى هذه الشعبة لخدمة برنامج العلم والتكنولوجيا حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ خمس وظائف معتمدة من الفئة الفنية.

البرنامج الرئيسي ١٠ : التنمية الاجتماعية في غربي آسيا

الف - البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ : التكامل الاجتماعي والتغير الاجتماعي

(أ) السند التشريعي

١٢٧- يستمد البرنامج الفرعي هذا سنده التشريعي من قرارات الجمعية العامة رقم ٣٤/٥٩ و ٣٤/١٥٢ و ٣٥/٥٦ الفقرة ١٧٤ و رقم ٣٤/١٥٣ و رقم ٣١/٨٢ ورقم ٣٣/٧ ورقم ٣٢/١٣١ ورقم ٣٨/٦ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٢٩ (٥٨) ورقم ٨٣/٦٦ الفقرة ٣ ،وقرار الاكوا رقم ٣ (د - ١) .

(ب) الاهداف

١٢٨- تتمثل اهداف هذا البرنامج الفرعي فيما يلي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تعزيز الأجهزة الحكومية والتعاون بين الحكومات وما بين الاقاليم بغية تحقيق التكامل الاجتماعي ، والمشاركة الشعبية في عملية التنمية الوطنية في الدول الاعضاء في الاكوا .

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذية

المساعدة في صياغة وتعزيز الاستراتيجيات التي تهدف الى رصد الحالة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي والمشاركة الشعبية على الصعيدين الاقليمي والوطني .

'٣' الأهداف الفرعية المحددة الأجل للامانة التنفيذية

تحديد العراقيل التي تحد من المساهمة الشعبية الفعلية في صنع القرارات ، بحلول عام ١٩٨٤؛ صياغة برامج عمل لتوفير فرص المشاركة الشعبية ولجعل هذه المشاركة ميسرة وفعالة ، بحلول عام ١٩٨٦ .

(ج) المشاكل المطروقة

١٢٩- تحتاج الدول الاعضاء في الاكوا الى بيانات اجتماعية نوعية وكمية على حد سواء لوضع السياسات والخطط المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. وسوف تؤدى زيادة استخدام المشاركة الشعبية الى الادماج الكامل لكل الفئات الاجتماعية في عملية التنمية.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

١٣٠- سيتم وضع المؤشرات المناسبة للتكامل الاجتماعي في منطقة الاكوا، وستجرى دراسات حول الموضوع ذاته. وسيزداد التقدم نحو التكامل الاجتماعي، ولاسيما نحو المشاركة الشعبية في التخطيط الوطني، من خلال وضع السياسات المناسبة واتخاذ تدابير مبتكرة، ومن خلال تبادل المعلومات وتوفير الخدمات الاستشارية. وستقدم المساعدة التقنية لتحسين الرصد الاجتماعي ولزيادة استخدام مفاهيم المشاركة الشعبية وتقنياتها.

البرنامج الفرعي ٢: تنمية الموارد البشرية

(أ) السند التشريعي

١٣١- يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من برنامج العمل الذى اعتمده المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، المعقود في روما في تموز/يوليو ١٩٧٩؛ وقرارات الجمعية العامة رقم ٣٤/١٤، ورقم ٣٧/٥٧، ورقم ٣٧/٥٨، ورقم ٣٧/٥٩، ورقم ٣٧/٤٨ ورقم ٣٧/٥٣، ورقم ٣٧/١٦٦ ورقم ٣٧/١٣٤، ورقم ٣٧/١٥٠، ورقم ٣٨/٦، ورقم ٣٨/٢٢؛ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ١٩٨٣/٦٦؛ وقرار الاكوا رقم ٨٢ (د - ٧) بشأن الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في منطقة الاكوا؛ وقرار الاكوا رقم ٦٦ (د - ٥) بشأن ادماج المرأة في عملية التنمية؛ وقرارات الاكوا رقم ١١١ (د - ٩) بشأن الجمعية العالمية للشيخوخة؛ ورقم ١١٢ (د - ٩) حول النشاطات الاقليمية للسنة العالمية للشباب؛ وقرار اللجنة الدائمة رقم ٣ (د - ١)؛ والتدابير الخاصة لمساعدة المرأة الفلسطينية؛ وخطة العمل الاقليمية للأشخاص المعوقين، وخطة العمل الاقليمية للمسنين؛ وخطة العمل الاقليمية للشباب، وخطة العمل الاقليمية للاكوا (١٩٧٥ - ١٩٨٥) وبرنامج العمل الاقليمي للاكوا (١٩٨٠ - ١٩٨٥) والمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة، تموز/يوليو ١٩٨٥، القرارات ٢١ و ٣٩ و ٤٢.

(ب) الاهـــــداف

١٣٢- تتمثل اهداف هذا البرنامج الفرعي فيما يلي :

'١' الاهـــداف المشتركة بين الحكومات

تحقيق استخدام كامل للموارد البشرية وخاصة عن طريق : تسهيل تبادل الخبرات والمفهومات ذات الصلة ،ووضع السياسات المناسبة ، وتطوير الاجهزة والهياكل الحكومية بهدف زيادة فعالية تخطيط وتنسيق برامج التنمية الريفية المتكاملة ، وتحقيق ادماج أكثر فعالية للمرأة وللفئات المحرومة في عملية التنمية في الدول الاعضاء في الاكوا . وتعزيز تبادل الموارد البشرية على المستويات شبـــه الاقليمية والاقليمية والاقاليمية .

'٢' الاهداف العامة للأمانة التنفيذية

المساعدة في رسم نهج متكامل وتعزيزه من أجل تنمية الموارد البشرية وخاصة من خلال تحديد وصياغة وتنفيذ مشاريع التنمية الريفية المتكاملة ، والنهوض بالسياسات والقوانين والبرامج الوطنية والمحلية التي تهدف الى زيادة مساهمة المرأة في التنمية والتبادل المثمر للافكار والخبرات بين الاكوا واللجان الاقليمية الاخرى .

'٣' الاهداف الفرعية المحددة الأجل للامانة التنفيذية

رصد وتقييم برامج التنمية الريفية الموجودة حاليا في كل بلدان منطقة الاكوا ،بحلول عام ١٩٨٩ ،وذلك بتقييم برامج بلدين على الأقل كل سنة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ؛ القيام في عام ١٩٨٥ باستعراض التقدم الذى يتم احرازه خلال عقد الامم المتحدة للمرأة واستمرار تقييم ووضع برامج المرأة في منطقة الاكوا بحلول عام ٢٠٠٠ ؛ ورصد وتقييم برامج الشباب للفترة الواقعة بعد السنة الدولية للشباب، كما سيقدم الدعم الفني لمشروعات المرأة .

(ج) المشاكل المطروقة

١٣٣ — تحتاج الدول الاعضاء في الاكوا الى دراسات حول نهج شاملة للتنمية الريفية المتكاملة، وحول وضع المرأة ولكن من زاوية منظورية ومستقبلية بغية مساعدة هذه البلدان في رسم السياسات المناسبة ووضع البرامج العملية. وتحتاج ايضا الى تدفق البيانات حول الخبرات والمعلومات ذات الصلة لتحقيق اهداف عقد الامم المتحدة للمرأة والسنة العالمية للشباب وما بعدها.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩

١٣٤ — سيجرى العمل على تعزيز تنمية الموارد البشرية بتوفير المساعدة التقنية وبرامج التدريب في مجالي التنمية الريفية المتكاملة وادماج المرأة في عملية التنمية. وستؤدى البحوث والدراسات الى رسم السياسات والبرامج المناسبة للمناطق الريفية وللمشاركة الكاملة للمرأة سواء في المدينة أو في الريف. وسيتم انتاج المواد الاعلامية للمساعدة في صياغة السياسات والبرامج.

بـــاء — التنظيـــــم

الاستعراض المشترك بين الحكومات

١٣٥ — تستعرض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها التي تعقد مرة في السنة. وقدعقدت آخر دورة في ايار/مايو ١٩٨٣. وقد تم استعراض مشـــروع هذه الخطة من قبل لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩ في ايار/مايو ١٩٨٢ واعتمدتها الاكوا في دورتها التاسعة. وستقوم اللجنة الدائمة للبرنامج بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية باستعراض الخطة في المستقبل.

الأمانة التنفيذيـــــة

١٣٦ — وحدة الأمانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج الفرعي هي شعبة التنمية الاجتماعية والسكان والتي كان يوجد بها حتى كانـــون الثاني / يناير ١٩٨٤ ثلاث وظائف فنية معتمدة لبرنامج التنمية الاجتماعية.

باء - وصف البرامج الفرعيـة

البرنامج الرئيسي ١١ : الاحصاء في غربي آسيا

ألف - البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعـي ١ : تطوير الاحصـــاء

(أ) السند التشريعي

١٣٧- يستمد البرنامج الفرعي هذا سنده التشريعي من قرارات الجمعية العامة رقم ٢٥٦٣ (د-٢٤)(الفقرة ١)، ورقم ٣٧/ ١٣٤ ورقم ٣٧/ ١٦٦ (الفقرة ٥)ورقم ٣٨/ ٦٦ ورقم ٣٨/ ٢٠٤ ورقم ٣٨/ ٢٠٦؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٥٦٤ (د-٥٠) ورقم ١٥٦٦ (د-٥٠) (الفقرات ٢و٣و٤)، ورقم ١٨١٨ (د-٥٥) (الفقرة ١- جيم) ورقم ١٩٤٧ (د-٥٨) ورقم ٢٠٥٥ (د-٦٢) ورقم ١٩٧٩/ ٥ ورقم ١٩٨٣/ ٦٦؛ وقرارات اللجنة الاقتصادية لغربـــي آسيا رقم ٨ (د-٢) ورقم ٤١ (د-٦) (الفقرتان ١ و ٢) ورقم ١٠٩ (د-٩)؛ والتوصيات التي أقرتها لجنة الاحصاء في تقاريرها عن دورتها الثامنة عشرة (الفقرات ٣٠ و٤٢ و٥٦و٥٧)، ودورتها التاسعة عشرة (الفقرات ١٤٣-١٧٤)، ودورتها العشرين (الفقرة ١ والفقرات ١٥٢-٢٠٩) ودورتها الثانية والعشرين، (الفقرات ٨٨-٩٣)؛ وقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية رقم ١٢٢ (د-٥).

(ب) الاهـــداف

١٣٨- أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تحسين القدرات الاحصائية لبلدان منطقة الاكوا لدعم الجهود التي تبذلها في مجال التخطيط الانمائي وتعزيز التعاون مع اللجـــان الاقليمية الاخرى في مجال الاحصاء.

'٢' الاهداف العامة للأمانة التنفيذية

تطوير طرق الاحصاء، وتعميم المقاييس الدولية، ومساعدة الهيئات الوطنية في تطوير خدماتها الاحصائية.

(ج) المشاكل المطروقة

١٣٩- تفتقر معظم بلدان منطقة الاكوا الى الاحصاءات الملائمة التوقيت والموثوقة في مجالات مختلفة من نشاطات تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ولم يواكب التطور البالغ السرعة

الذى شهدته المنطقة الا تغير ضئيل في النشاطات الاحصائية. ولذا تفتقر المنطقة كثيرا الى القواعد الاحصائية اللازمة لاجراء تقييم موثوق وجيد للتقدم والتخطيط الاقتصادى والاجتماعي، ولصنع القرار ولاجراء الابحاث المتصلة بذلك. والتعاون الاقاليمي تطبيه حقيقة ان منطقة الاكوا هي جزء واحد فقط من العالم العربي حيث يوجد الجزء الآخر في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وتطبيه كذلك أوجه التشابه في المشكلات التي تواجهها البلدان النامية في اللجان الاقليمية الاخرى.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

١٤٠- ستتم متابعة أهداف هذا البرنامج الفرعي في عدة مجالات:

(أ) سيواصل نشاط التدريب الاحصائي السعي لزيادة الكادر الاحصائي في المنطقة؛

(ب) ستكثف المساعدة التقنية وخاصة في مجال الاحصاء لمصلحة أقل البلدان نموا في المنطقة (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية) وكذلك لمصلحة الشعب الفلسطيني؛

(ج) سيتم تحسين المنشورات الاحصائية للاكوا بواسطة خدمات الحاسب الالكتروني على الأغلب؛

(د) سوف يدعم نشر المقاييس الدولية الموحدة والمبادئ التوجيهية وتعزيز التعاون بين الحكومات من خلال عقد اجتماعات تقنية.

(هـ) سيتم تعزيز التعاون الاحصائي على المستويين الاقليمي والأقاليمي.

البرنامج الفرعي ٢: احصاءات الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية

(أ) السند التشريعي

١٤١- يستمد البرنامج الفرعي هذا سنده التشريعي من التوصيات التي أقرتها لجنة الاحصاء والواردة في تقاريرها حول دورتها السابعة عشرة (الفقرات ٨٠-٨٥ و١٩٥ و١٩٧ و١٩٨)، ودورتها الثامنة عشرة (الفقرات ٦٦ و١٣٢-١٤٣ و١٤٩)، ودورتها التاسعة عشرة (الفقرات ١١-٢١ و٦٨-٧٧)، ودورتها العشرين (الفقرات ٤-٣٦)؛ وقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية رقم ١٢٢ (د-٥)، وقرارا المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ١٩٥٤ (د-٥٩) ورقم ٢٠١٤ (د-٦١).

(ب) الأهداف

١٤٢- أهداف هذا البرنامج الفرعي هي:

١) الأهداف المشتركة بين الحكومات

العمل على تحسين احصاءات الحسابات القومية والاسعار، والتجارة الخارجية، والصناعة، والطاقة، والنقل والسياحة بهدف رصد وتوجيه عملية صنع القرار على صعيد السياسة العامة.

٢ ' الاهداف العامة للأمانة التنفيذية

جمـــع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة باحصاءات الحسابات القومية واحصاءات الاسعار والاحصاءات المتصلة بها في منطقة الاكوا ؛
تحســـين قابلية احصاءات الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية المتصلة بها في منطقة الاكوا للمقارنة الدولية ؛ تطبيـــق ومواصلـة تطوير نظام الامم المتحدة للحسابات القومية والتصنيفات الدولية الاخرى ، وتوفير اطار لتكامل البيانات الاقتصادية والاجتماعية .

(ج) المشاكل المطروقة

١٤٣ — ما زالت الاحصاءات المتوفرة عن الاسعار ، والتجارة الدولية ، والصناعة ، والطاقة والاحصاءات الاقتصادية المتصلة بها في منطقة الاكوا غير كافية ، من حيث النوعية والتفاصيل والتوقيت. وتحتاج الى تحسين عمليات المقارنة بين الدخل وتكاليف المعيشة بين البلدان . وفي الوضع الحالي لا يمكن مقارنة احصاءات المعاملات المالية حسب القطاعات والمؤسسات وأنواع الاجهزة المالية ، ولا يمكن ادماجها معا ضمن نظام متماسك للمحاسبة المالية .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩

١٤٤ — سيتم توسيع الاحصاءات الاساسية حول سلاسل التجارة الخارجية والطاقة والصناعة والحسابات القومية . وستتضمن الاحصاءات المالية احصاءات النقد ، واحصاءات ميزان المدفوعات ، والاحصاءات الحكومية التي يمكن أن تمثل دليلا لرسم السياسات المالية . وسيتم وضع أرقـــام قياسية لاسعار مختلف السلع والخدمات ، وللواردات والصادرات لاستبعاد أثر التضخم لدى حساب الناتج المحلي الاجمالي ولحساب التضخم ومقايسة الاسعار .

١٤٥ — وسيستمر التعاون مع البرنامج الدولي لاحصاءات الاسعار ومع مشروع المقارنة الدولية من أجل رصد وتقييم البيانات التي يتم جمعها من البلدان الاعضاء في الاكوا ، ولتركيب التجميعات الاقليمية الموحدة .

البرنامج الفرعي ٣ : الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية

(أ) السند التشريعي

١٤٦ — يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارات الجمعية العامة رقم ٢٥٤٢ (د—٢٤)، ورقم ٢٥٤٣ (د—٢٤) ، ورقم ٢٩٩٧ (د—٢٧) ورقم ٣٤/٢٠٣ ، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣٠٧ (د—٤٤) ، ورقم ١٥٦٤ (د—٥٠) ، ورقـــم ١٩٤٧ (د—٥٨) ، ورقـــم ٢٠٦١ (د—٦٢) ، ورقـــم ٢٠٧٤ (د—٦٢) والقـــرارين رقـــم ٢٠٥٥ (د—٦٢) و١٩٧٩/٥ ؛ والتوصيـــات الـــتي

أقرتها لجنة الاحصاء والواردة في تقريرها حول دورتها العشرين (الفقرات ٩١—١٤٣)، والتوصية جيم ٣ (أ) الواردة في تقرير المؤتمر السكاني العالمي لعام ١٩٧٤ (الفقرة ٧١)، والمقررين رقم ٤٨ (د—٤) و٧/٣ الصادرين عن مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة، وقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية رقم ١٢٢ (د—٥)؛ وقرار الاكوا رقم ٧١ (د—٦).

(ب) الاهداف

١٤٧— أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

١ ' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تحسين مستوى الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية اللازمة للتخطيط وصنع القرار على الصعيد القطري والاقليمي والدولي .

٢ ' الاهداف العامة للأمانة التنفيذية

تطوير عمليات جمع وتبويب وتحليل وتوحيد ونشر الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية، تقديم المشورة الى البلدان المشاركة في تحسين قدرتها على جمع البيانات عن طريق انشاء هيئة لاجراء المسوح على أساس دائم ومتكامل .

(ج) المشاكل المطروقة

١٤٨— تمثل متطلبات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والقلق المتعاظم بشأن مشكلة التصحر والجفاف في منطقة الاكوا عوامل ضغط نحو ضرورة البدء بجمع وتبويب الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والبيئية في المنطقة. وتحتاج الأجهزة القائمة لجمع البيانات ومسوح الأسر الى مزيد من التعزيز.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩

١٤٩— سيجرى العمل على تحسين الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والبيئية. وسيتم اصدار خلاصة سنوية تعنى بالاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية بشكل منتظم. وسيجرى العمل على تعزيز الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وتكاملها واقامة الروابط فيما بينها، وذلك بانشاء هيئة دائمة للمسوح في بلدان الاكوا لجمع المعلومات المتعلقة بوضع المرأة، واحتياجات الاطفال والشباب، واحصاءات السكان والاحصاءات الحيوية، واحصاءات اليد العاملة.

جيم — التنظيم

الاستعراض المشترك بين الحكومات

١٥٠- تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السنوية باستعراض عمل الأمانة التنفيذية في هذا البرنامج الفرعي. وقد عقدت آخر دورة للجنة في ايار/مايو ١٩٨٣. وقد استعرضت مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩ لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩ في ايار/مايو ١٩٨٢، واعتمدتها الاكوا في دورتها التاسعة المعقودة في ايار/مايو ١٩٨٢. وستقوم اللجنة الدائمة للبرنامج، بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي في الاكوا، باستعراض الخطة في المستقبل. وتجتمع هذه اللجنة مرة في السنة.

الامانة التنفيذية

١٥١- الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الأمانة التنفيذية هي وحدة الاحصاء التي كانت تضم حتى تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ خمس وظائف معتمدة من الفئة الفنية.

البرنامج الرئيسي ١٢ : النقل والاتصالات والسياحة في غربي آسيا

الف - البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعـــي ١ : تطوير نظام للنقل المتكامل

(أ) السند التشريعي

١٥٢- يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ١٩٨٣/٦٦، ورقم ١٩٨٣/٦٩ وقرارى الاكوا رقم ٧٣ (د - ٦)، الفقرة ٢؛ ورقم ٩٢ (د - ٨).

(ب) الاهـــداف

١٥٣- تتمثل اهداف هذا البرنامج الفرعي فيما يلي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

زيادة حصة بلدان الاكوا في نقل التجارة المحمولة بحرا عملا بمدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى لعام ١٩٧٤، من خـــلال توسيع اساطيل الملاحة البحرية الوطنية منها والمتعددة الجنسيات في المنطقـــة؛ تطوير المرافق الاساسية الملائمة اللازمة للنقل، وزيادة كفاءتها؛ العمل على تجانس قواعد ونظم النقل، وتنسيق سياســـات تطوير نظام النقل بهدف تسهيل الاتصالات والنقل على المستويين الاقليمي والاقاليمي؛ والتوعية بعقد النقل والاتصالات في آسيا والمحيط الهادى ١٩٨٤-١٩٨٥ لتنفيذ خطة عمل العقد في غربي آسيا.

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذية

مساعدة بلدان المنطقة في عملية التخطيط لتطوير وتكامل نظم النقـــل فيها، وفي تدريب العاملين في مجال النقل.

'٣' الاهداف المحددة الاجل للامانة التنفيذيـــة

البدء باصدار نشرة في مجال النقل قبل انتهاء عام ١٩٨٥؛ اعداد نظام موحد لجمع البيانات يستعمل في مجال احصاءات الموانئ قبـــل انتهاء عام ١٩٨٦؛ اعداد مشروع اجراءات او مشروع اتفاقية أو كليهما معا بشأن مرور الركاب والبضائع عبر الحدود، وذلك قبل نهاية عام ١٩٨٥؛ انشاء معهد للتدريب على المستوى الاقليمي، وتوسيع أو تحسين مركزين قائمين للتدريب خلال فترة الخطة.

(ج) المشاكل المطروقـــة

١٥٤- تتطلب التنمية الاقتصادية للمنطقة التحسين والتكامل الفعال للنقل البحرى والبرى مع المراعاة التامة للتفاوت في الظروف الاقتصادية للبلدان الاعضاء. ويسبب النقـص في قاعدة البيانات الاقليمية صعوبات كبيرة في عمليتي تخطيط وتقييم قطاع النقل. وتعاني المنطقة من نقص، على كل المستويات، في الاشخاص المدربين على المهارات اللازمة لتطوير هذا القطاع.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

تطوير الملاحة البحريـــة

١٥٥- ستجرى اتصالات وترسل بعثات ميدانية لمتابعة توصيات اللجنة التي قـــد تعتمدها في دورتها لعام ١٩٨٤ فيما يخص عملية تطوير الاساطيل التجارية البحريـــة الوطنية وشركات الملاحة المتعددة الجنسيات، وحول امكانات تنمية النقل عبر المجارى المائية الداخلية والملاحة الساحلية. وقبل انتهاء عام ١٩٨٥، ستجرى دراسة متعمقة لتحديـــد امكانيات توسيع اساطيل البضائع السائبة والبضائع السائبة المجزأة في بلدان الاكـــــوا. وستقدم هذه الدراسة الى اجتماع لفريق خبراء مشترك بين الحكومات، ثم الى اللجنة في دورتها لعام ١٩٨٦ لاتخاذ التوصيات والمتابعة. وستصدر خلال فترة الخطة منشورات تقنية تتعلق بالسياسة العامة وتتضمن مبادىء توجيهية حول الجوانب التكنولوجية لتطوير الملاحة البحرية لمساعدة بلدان المنطقة في الحصول على اكبر فائدة ممكنة من التكنولوجيات الجديدة. وستقدم المساعدة الفنية للبلدان الاعضاء طوال فترة الخطة لتطبيق مدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى والاتفاقية الدولية للنقل المتعدد الوسائط. وقد تعقد سلسلة من الاجتماعات والحلقات التدريبية على مستوى الخبراء حول القضايا المذكورة اعلاه.

تطوير النقل البرى

١٥٦- ستجرى اتصالات وترسل بعثات ميدانية لمتابعة توصيات اللجنة الصادرة عن دورتها لعام ١٩٨٤ فيما يخص الاساليب المتبعة في صيانة الطرق، واستراتيجية التوحيـد القياسي واكمال وصلات السكك الحديدية الناقصة. وقبل انتهاء عام ١٩٨٥، سيتم اعداد دراسات تتعلق بالسياسة العامة وتتضمن مقترحات لبناء أو تحسين قطاعات معينة من الطرق أو من خطوط السكك الحديدية أو كليهما معا. وسيركز على الوصلات داخل المنطقة وعلى الوصلات التي تصل المنطقة بالمناطق الاخرى. وقبل انتهاء عام ١٩٨٦، سيتم اعداد دراسات حول تطوير شبكة الطرق الريفية ضمن اطار مشاريع التنمية الزراعية والريفية. وسوف تدخل هذه الدراسات ضمن عمل الشعب أو الادارات المعنية، وستعرض ايضا على السلطات الحكومية التي يهمها الامر. وستعقد اجتماعات وحلقات تدريبية حول التوحيد القياسي لمعدات النقل البرى.

التجانـــــس

١٥٧- كمتابعة للتقرير حول التدابير التي من شأنها تسهيل المرور عبر الحدود ، سيتم قبل انتهاء عام ١٩٨٥ اعداد اجراءات مؤقتة أو اتفاقية مؤقتة بهذا الخصوص أو كليهما معا . وستبذل الجهود للعمل على اعتماد هذه الصكوك بحلول نهاية فترة الخطة. وسيستمر تعزيز تطبيق الاتفاقات الاقليمية والدولية من خلال الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية، ومن خلال الاجتماعات والحلقات التدريبية حول التجانس والتوحيد القياسي في مجال النقل. وخلال النصف الثاني من فترة الخطة سيتم العمل على ايجاد تعاون مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى .

التدريـــــب

١٥٨- سيقدم تقرير عن احتياجات التدريب في ميدان النقل الى اجتماع مشترك بين الحكومات يعقد عام ١٩٨٥ . ومن المتوقع، نتيجة للقرارات التي سيتخذها الاجتماع، انشاء معهد تدريب اقليمي والنهوض بمستوى مركزى التدريب القائمين خلال النصف الثاني من فترة الخطة. وستعود نشاطات التدريب المنتظرة بالفائدة في مجالي النقل البحرى والبرى. وسيستمر التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ضمن اطار مشروع تطوير التدريب في مجال النقل البحرى في غربي آسيا . هذا وستدرس امكانيات التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي للانشاء والتعمير وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية، وسيستفاد من هذا التعاون في الميادين المختلفة للتدريب في مجال النقل .

الاعـــــلام

١٥٩- قد يبدأ اصدار نشرة في مجال النقل قبل نهاية عام ١٩٨٥ . وسيستمر تحسين قاعدة البيانات الاقليمية من خلال التجميع المنتظم للمعلومات. وسيتضمن هذا اعداد نظام موحد لجمع البيانات في مجال احصاءات الموانئ قبل نهاية عام ١٩٨٦ . وسيتم اقصى تعاون وتنسيق ممكن مع الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى من اجل تحقيق اهداف عقد النقل والاتصالات ١٩٨٥-١٩٩٤ .

البرنامج الفرعي ٢ : الاتصـــالات

(أ) السنـد التشريعـي

١٦٠- يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارى الجمعية العامة رقم ٣٢٠٢ (د-إ- ٦) ، الفرع السابع ، الفقرة ١ (ح) ورقم ٣٣٦٢ (د-إ- ٧) ، الفـرع السادس الفقرة ٢ (أ) وقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ٦٦/١٩٨٣ و ٦٩/١٩٨٣ ؛ والتوصية رقم ٣٠ من خطة عمل بوينس آيرس ، والقرار رقم ٣ الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الفقرة ٣ ؛ والوثيقة A/35/464 ، الفقرات ٣٠ و ١٣٢ و ١٤٣ .

(ب) الاهـــداف

١٦١- اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات:

توسيع وتحسين نوعية وفعالية خدمات الاتصالات (خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية) خاصة بين البلدان النامية في منطقة الاكوا ؛ تنفيذ الخطة الرئيسية المشتركة بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكيـة لاقامة شبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط ؛ والتوعية بعقد النقل والاتصالات في آسيا والمحيط الهادى ١٩٨٥-١٩٩٤ لتنفيذ خطة عمل العقد في غربي آسيا .

'٢' الاهـداف العامة للامانة التنفيذية

مساعدة الدول الاعضاء في توسيع وتحسين خدمات الاتصالات وتعزيز الخدمات التدريبية في ميدان الاتصالات. وسيؤمن اقصى تعاون وتنسيق ممكن مع الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعيـة لآسيا والمحيط الهادى ليحقق اهداف عقد النقل والاتصالات وخاصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير التعاون الأقاليمي .

(ج) المشاكـــل المطروقـة

١٦٢- تمر بلدان منطقة الاكوا حاليا بمرحلة ضخمة من اعادة تشكيل بنياتها العمرانية الاساسية، والتي تعتبر الاتصالات السلكية واللاسلكية جزءا حيويا منها. وقد قام الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي باعداد خطة رئيسية لشبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط تشمل كل بلدان الاكوا التي اتفقت مؤخرا على اتخاذ هذه الخطة كأساس لأى دراسات أخرى ذات صلة بالموضوع تجريها الادارات والمنظمات الاقليمية في المستقبل. ويتطلب التنفيـــذ الناجح للخطة الرئيسية تقوية جهود التعاون الاقليمي في ميدان الاتصالات السلكيـــة واللاسلكية وتدريب عدد اكبر من العاملين المؤهلين.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

١٦٣- ستجرى دراسة لتقييم العمل في الاطار المؤسسي القائم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وستوضع توصيات حول افضل طريقة لتنظيم العمل بشكل يضمن التنفيـــذ الفعّال للخطة الرئيسية قبل نهاية عام ١٩٨٦. وستقدم الخدمات الاستشارية والمساعدة الى الحكومات في تنفيذ توصيات لجنة التنسيق الخاصة بمتابعة تنفيذ الخطة الرئيسية. وعلاوة على ذلك فمن المتوقع ان تعقد حلقات تدريبية حول التوحيد القياسي للمعدات والنظم. وبالاضافة الى ذلك، سيتم وضع مقترحات قبل نهاية ١٩٨٥ من اجل اقامة مرافق تدريبية في ميادين تخطيط وتشغيل الخدمات السلكية واللاسلكية (بما فيها الخدمات البريدية) في المنطقة. ويمكن ادخال هذه المقترحات ضمن النشاطات المتعلقة بانشاء مؤسسة اقليمية للنقل بحيث تغطي هذه المؤسسة مجالي النقل والاتصالات. وستعد تقارير عن وضع تعريفات واجور موحدة تطبقها الجهات المستخدمة على الصعيد الاقليمي.

باء- التنظيـــــم

الاســـــتعراض المشترك بين الحكومات

١٦٤- تتولى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا استعراض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج خلال دورتها التي تنعقد مرة كل سنة. وعقدت آخر دورة لها في ايار/مايو ١٩٨٣. وقد استعرضت مشروع الخطة المتوسطة الأجل لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ في ايار/مايو ١٩٨٣. واعتمدت الاكوا هذه الخطة في دورتها التاسعة. وستقوم اللجنة الدائمة للبرنامج بوصفها الهيئة الرئيسية، باستعراض الخطة في المستقبل وستجتمع هذه اللجنة مرة واحدة في السنة.

الامـــــانة التنفيذية

١٦٥- وحدة الأمانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة النقل والاتصالات والسياحة التي بلغ عدد الوظائف الفنية المعتمدة فيها حتى أول كانون ثاني /يناير ١٩٨٤ سبع وظائف.

البرنامج الرئيسي ١٣ : الشركات عبر الوطنية (مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ووحداته المشتركة مع اللجان الاقليمية)

ألف ـ البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعـي ١ : تأمين مدونة فعالة لقواعد السلوك وترتيبات واتفاقيات دولية أخرى متعلقة بالشركات عبر الوطنية

(أ) السند التشريعي

١٦٦ـ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩١٣ (د ـ ٥٧) الفقرة ٦ (ج) ؛ ورقم ١٩٦١ (د ـ ٥٩) ؛ ورقم ١٩٨٠/٦٠ الفقرتان ٥ و٧ وقرار الجمعية العامة رقم ٣٥/٥٦، المرفق، الفقرة ٧٠.

(ب) الاهداف

١٦٧ـ اهداف هذا البرنامج هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

منع الآثار السلبية لنشاطات الشركات عبر الوطنية بهدف ازالة هذه الآثار وتشجيع المساهمة الايجابية من جانب الشركات عبر الوطنية في مجهودات التنمية التي تضطلع بها البلدان النامية بما يتفق مع الخطط والأولويات الوطنية في هذه البلدان وذلك عن طريق : (أ) تنفيذ ورصد ومراجعة مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية؛ (ب) مواءمة المعايير الدولية للمحاسبة والتبليغ؛ (ج) وضع واعتماد اتفاق دولي بشأن المدفوعات غير المشروعة؛ (د) وضع واعتماد ترتيبات واتفاقيات دولية أخرى متعلقة بالشركات عبر الوطنية.

'٢' الأهداف العامة للأمانة التنفيذية

تقديم الدعم الفني لتنفيذ ورصد ومراجعة مدونة قواعد السلوك؛ (ب) مساعدة الحكومات في نشر مدونة السلوك والتعريف بها، وخدمة الأجهزة المشتركة بين الحكومات العاملة في مجال وضع وتنفيذ ورصد الترتيبات والاتفاقيات الدولية الاخرى وتقديم الدعم الفني لهذه الهيئات؛ والقيام بالاعمال التي تهدف الى تحديد مجالات للترتيبات والاتفاقيات الدولية الاخرى.

(ج) المشكلات المطروقة

١٦٨ — نظرا لأن نشاطات وآثار الشركات عبر الوطنية تتجاوز الحدود والولاية الوطنية فقد أدرك المجتمع الدولي الحاجة الى تأمين مدونة فعالة لقواعد السلوك تتعلق بالشركات عبر الوطنية وتهدف الى تقليل الآثار السلبية لنشاطاتها الى الحد الأدنى أو ازالتها وتحقيق المساهمة القصوى لهذه الشركات في عملية التنمية مما يعزز قدرة البلدان المضيفة، وخاصة البلدان النامية، على معالجة القضايا المتعلقة بالشركات عبر الوطنية. ورغم شمول نطاق مدونة قواعد السلوك فانها لا تقدم أحكاما تفصيلية لكل المجالات المتصلة بنشاط الشركات عبر الوطنية. اذ ان بعض جوانب نشاطاتها ذات طبيعة فنية لدرجة ان القواعد العامة المتضمنة في مدونة قواعد السلوك تثبت عدم كفايتها مما يستدعي وضع ترتيبات أو اتفاقيات دولية أخرى. ويساعد الاستعراض الدورى لفعالية مدونة قواعد السلوك على تحديد هذه المجالات التي لا تشملها المدونة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩

١٦٩ — ينتظر ان يكون قد تم اعتماد مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية بما في ذلك اجراءات تنفيذها قبل نهاية عام ١٩٨٤. على أن التطورات الخاصة بتوقيت أو محتويات أهداف واستراتيجيات الامانة التنفيذية لا يمكن توقعها بصورة مضمونة نظرا لأن ذلك سيعتمد على القرارات التي تتخذها الأجهزة المختصة المشتركة بين الحكومات. وعلاوة على ذلك، فليس من الواضح الاجراء الذى سوف يتبع في اعتمادها كما لم يتقرر نوع المهمات التي ستوكل للأمانة التنفيذية. ومن المرجح على كل حال ان تتطلب قرارات الاجهزة الحكومية في هذا الشأن المشاركة الفعّالة لمركز الامم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية في اجراءات استعراض تنفيذ مدونة قواعد السلوك.

١٧٠ — ستقوم اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية يساعدها في ذلك مركز الامم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية بمسؤولية رصد واستعراض تنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية. وستكون وظيفة المركز هي نشر المعلومات الخاصة بمدونة قواعد السلوك وزيادة الوعي بها والقيام بالنشاطات الاخرى المتعلقة بمتابعة المدونة وتنقيحها.

١٧١ — ستكون بعض الترتيبات الخاصة بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ، وربما تلك الخاصة بالمدفوعات غير المشروعة، على وشك الاكتمال قبل نهاية عام ١٩٨٤. وربما تكون الأجهزة الحكومية المعنية قد تمكنت في ذلك الوقت من تحديد بعض المجالات الاخرى التي قد يكون من المفيد اعداد ترتيبات واتفاقات دولية أخرى بشأنها.

١٧٢ — يمكن خلال فترة الخطة التفويض بالقيام بنشاطات المتابعة المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ وربما بالاتفاق بشأن المدفوعات غير المشروعة. كما يمكن القيام بهذه الانشطة وستعمل النشاطات على زيادة الوعي بالترتيبات ورصد الالتزام بها وتسهيل المشاورات الخاصة بتنفيذها وتقديم الدعم والخدمات الخاصة بتنقيحها. كما سيقدم المركز الدعم الفني للأجهزة المعنية الحكومية المشتركة بين الحكومات عن طريق اعداد الوثائق الاساسية والاوراق المقدمة الى المؤتمرات وخدمات الدعم الاخرى المتعلقة بالترتيبات والاتفاقات الدولية الاخرى التي هي قيد الاعداد. كما سيجرى المركز دراسات تهدف الى تحديد مجالات اخرى ربما يكون من المفيد اعداد ترتيبات واتفاقية دولية بشأنها.

١٧٣ — ستقوم الوحدات المشتركة بمساعدة المركز في نشر المعلومات حول مدونة قواعد السلوك والترتيبات والاتفاقيات الاخرى المتعلقة بالشركات عبر الوطنية في اقاليمها المعنية وذلك عن طريق تنظيم موائد مستديرة وندوات ومحاضرات وجلسات اعلام.

البرنامج الفرعي ٢ : تقليل الآثار السلبية للشركات عبر الوطنية الى الحد الأدنى وتعزيز مساهمتها في التنمية

(أ) السند التشريعي

١٧٤ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩١٣ (د — ٥٧)، الفقرة ٤، ورقم ١٩٦١ (د — ٥٩)، ورقم ١٩٨٠/٦٠ الفقرات ٢ و٣ و٥ و٩، وقرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦، المرفق، الفقرة ٧٠.

(ب) الاهداف

١٧٥ — أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

(أ) التقليل من الآثار السلبية لنشاطات الشركات عبر الوطنية الى الحد الأدنى وتعزيز مساهمتها في التنمية؛ (ب) زيادة فهم دور وأثر الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية، بما في ذلك القضايا الخاصة بالتصنيع، والموارد المالية، والسلع، والتجارة، والعلم والتكنولوجيا، والاغذية والزراعة.

'٢' الاهداف العامة للأمانة التنفيذية

دعم جهود الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والاجهزة والمؤتمرات الحكومية الاخرى للتقليل من الآثار السلبية لنشاطات الشركات عبر الوطنية الى الحد الأدنى وتعزيز مساهمتها في التنمية، مساعدة الحكومات وخاصة حكومات البلدان

النامية عن طريق تحليل : اتجاهات نشاطات الشركات عبر الوطنية وأثرها على التنمية العالمية ولا سيما فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد والاستراتيجية الانمائية الدولية؛ تأثير وآثار نشاطات الشركات عبر الوطنية على البلدان المضيفة وخاصة البلدان النامية بما في ذلك تأثيرها على المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ وتدفقات رأس المال الى الداخل والخارج ونقل التكنولوجيا عن طريق الشركات عبر الوطنية؛ وفعالية السياسات والقوانين والانظمة الوطنية القائمة بشأن المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية؛ ودور وتأثير الشركات عبر الوطنية في القطاعات الرئيسية؛ وفعالية العقود والاتفاقات بين هيئات البلد المضيف والشركات عبر الوطنية؛ وهياكل واستراتيجيات الشركات عبر الوطنية؛ والروابط بين البلدان المضيفة ونشاطات الشركات عبر الوطنية؛ تنظيم الندوات والاجتماعات الاخرى في مختلف المناطق بغرض نشر نتائج بحوثها وتحليلاتها ودراسة طرق ترجمة هذه النتائج الى سياسات وتدابير حكومية ومشتركة بين الحكومات.

(ج) المشكلات المطروقة

١٧٦ — يوجد وعي متزايد في البلدان النامية للآثار المترتبة على نشاطات الشركات عبر الوطنية من حيث مساهمتها عن طريق الاستثمار المباشر وتوفير التكنولوجيا والخدمات الاخرى ومن حيث الآثار السلبية المترتبة على نشاطاتها بما في ذلك تدفق الموارد الحقيقية خارج البلدان النامية. ونتيجة لذلك فان علاقة متنامية وأكثر انتقائية آخذة بالنشوء وصارت البلدان النامية المضيفة تبحث بصورة متزايدة الى تسخير قدرات الشركات عبر الوطنية في وجهة تتمشى مع اهدافها الانمائية وبغرض تعزيز قدراتها المحلية واعتمادها على الذات. ونظرا الى أن مصالح وأهداف الشركات عبر الوطنية لا تتطابق بالضرورة أو تلقائيا مع مصالح وأهداف البلدان المضيفة فقد أدركت الحكومات الحاجة الى تطبيق مجموعة من التدابير والأساليب بهدف تحقيق الحد الأدنى من التكاليف فيما يتعلق بنشاطات الشركات عبر الوطنية والحد الأقصى من المنافع. وتضع البلدان النامية سياسات وتشريعات وطنية تشمل مجموعة القضايا المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وتحدد اهدافا أكثر وضوحا وتطور أو تعزز ترتيباتها واجراءاتها المؤسسية لفحص ورصد المشروعات وتسعى الى صيغ متنوعة من ترتيبات المشاركة وعدم المشاركة في الملكية. لقد أكد المجتمع الدولي على ضرورة قيام الامم المتحدة بدعم الجهود الوطنية والدولية في هذه الميادين عن طريق اجراء البحوث والتحليلات واقتراح التوصيات الهادفة الى مساعدة الحكومات في وضع سياسات وتدابير أكثر فعالية بغرض تعزيز مساهمة الشركات عبر الوطنية في التنمية وتقليل آثارها السلبية الى الحد الأدنى.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩

١٧٧ — سيقوم المركز بأعمال البحث والتحليل بما في ذلك الدراسات القطرية والميدانية ودراسات الحالة الافرادية حول القضايا التي توكلها اليه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي واللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية اضافة الى القيام بأعمال البحث والتحليل في المجالات التالية: دور الشركات عبر الوطنية في التصنيع، وانتاج ومعالجة المواد الخام عن طريق الترابط مع الاقتصاد المحلي، دور الشركات عبر الوطنية في الانتاج والمعالجة والتصدير في بلدان مختارة وقطاعات رئيسية، دراسة شاملة ومتكاملة عن الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية، الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لتأثير الشركات عبر الوطنية، دور الشركات عبر الوطنية في التحويلات المالية العالمية وميزان المدفوعات وفي التجارة، بما في ذلك المعاملات ما بين فروع الشركة الواحدة ومناقلة الاسعار فيما بينها، وتنفيذ السياسات والتدابير الخاصة بتعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نموا، ودور الشركات عبر الوطنية في نقل التكنولوجيا والخدمات بما في ذلك الادارة والتسويق، دور وتأثير الشركات عبر الوطنية في القطاعات المختلفة وجمع المعلومات عن كل من الشركات عبر الوطنية العاملة في هذه القطاعات، وفعالية القوانين والانظمة في بلدان مختارة، والانماط المتغيرة للأنواع المختلفة للعقود والاتفاقيات في مختلف القطاعات.

١٧٨ — تجرى الوحدات المشتركة دراسات حالات افرادية بما في ذلك القيام بالتعاون مع المركز بتطوير منهجيات خاصة للمشروعات التالية: الشركات عبر الوطنية والصلات في البلدان المضيفة، دراسة متكاملة للشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية، الشركات عبر الوطنية في مناطق وقطاعات صناعية مختارة، التحويلات المالية الدولية، ميزان المدفوعات، التجارة ما بين فروع الشركة الواحدة ومناقلة الاسعار فيما بينها، تنفيذ السياسات والتدابير الرامية الى تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية. كما ستجرى الوحدات المشتركة ايضا دراسات بناء على طلب لجانها الاقليمية المختلفة. وستساعد الوحدات المشتركة المركز في تنظيم الندوات والاجتماعات الاخرى المشار اليها آنفا.

البرنامج الفرعي ٣: تعزيز قدرة البلدان النامية المضيفة في معالجة المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية

(أ) السند التشريعي

١٧٩ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرارا المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ١٩١٣ (د—٥٧)، الفقرة ٤؛ ورقم ١٩٦١ (د—٥٩)، و١٩٨٠/٦٠، الفقرتان ٣ و٩ والمقرر رقم ١٨٠ (د—٦١) الفقرة الفرعية (ب). انظر ايضا تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن دورتها الثانية.

(ب) الاهـــداف

١٨٠ــ أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

' ١ ' الأهداف المشتركة بين الحكومات

زيادة قدرة البلدان المضيفة وخاصة البلدان النامية في معالجة المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية .

' ٢ ' الاهداف العامة للأمانة التنفيذية

(أ) مساعدة الحكومات في دراسة خيارات السياسة العامة المتعلقة بالشركات عبر الوطنية إما على المستوى العام في قطاعات معينة أو فيما يخص قضايا محددة مثل الملكية والسيطرة وحيازة التكنولوجيا والمسائل الضريبية والمالية ومناقلة الاسعار؛ (ب) مساعدة الحكومات في وضع أو مراجعة القوانين والانظمة المتعلقة بنشاطات الشركات عبر الوطنية سواء بصورة عامة أو في قطاعات معينة (على سبيل المثال ،الموارد الطبيعية) ،أو في مسائل معينة (على سبيل المثال مناقلة الاسعار)؛ (ج) مساعدة الحكومات في وضع أو تعزيز المبادىء التوجيهية لتقييم وعرض ورصد المشروعات المشتملة على المشاركة او عدم المشاركة في رأس المال من قبل الشركات عبر الوطنية، وكذلك مساعدة الحكومات في انشاء أو تعزيز الهياكل الأساسية أو الاجراءات وأجهزة المعلومات الحكومية ذات الصلة في هذا الخصوص؛ (د) مساعدة الحكومات في القيام، في اطار مشروعات معينة بتقييم الفوائد البديلة، لانواع مختلفة من الترتيبات التعاقدية مثل المشروعات المشتركة والترخيص، وعقود الادارة، واتفاقيات المشاركة في الانتاج؛ (هـ) مساعدة الحكومات في القضايا القانونية والمالية والاقتصادية والتشغيلية المتعلقة بترتيبات تعاقدية معينة مع الشركات عبر الوطنية في قطاعات الموارد الطبيعية أو الصناعة التحويلية أو قطاعات الخدمات؛ (و) مساعدة الحكومات بتوفير الدعم بالموظفين استعدادا للمفاوضات؛ (ز) تنظيم وعقد الحلقات التدريبية والندوات والموائد المستديرة والجولات الدراسية حول المسائل المتعلقة بتنظيم نشاطات الشركات عبر الوطنية والتفاوض معها؛ (ح) مساعدة الحكومات في انشاء أو تعزيز أجهزة المعلومات الوطنية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية؛ (ط) جمع ونشر المعلومات

حول القوانين والانظمة والشركات عبر الوطنية الفردية، والعقـــود والاتفاقيات والمصادر الاخرى للبيانات ؛ (ى) الاستجابة لطلبـات الحكومات بشأن تزويدها بالمعلومات المتعلقة بقضايا تخص الشركات عبر الوطنية ؛ (ك) مساعدة مؤسسات التعليم العالي القائمة في البلدان النامية في وضع برامج متعددة التخصصات للتدريب حول القضايـــا المتعلقة بالشركات عبر الوطنية.

(ج) المشكلة المطروقـــة

١٨١ — من أجل بلوغ الحد الاقصى من مساهمة الشركات عبر الوطنية والحد من الآثار السلبية لانشطتها، ادركت الحكومات الحاجة الى تنظيم وضبط مشاركة الشركات عبر الوطنية في مجهودات التنمية الوطنية وذلك عن طريق مجموعة من التدابير المترابطة. وتسعى البلدان النامية المضيفة بصورة متزايدة نحو علاقة اكثر انتقائية مع الشركات عبر الوطنية وذلك عن طريق توجيه مساهمتها في قطاعات وأشكال تعزز من قدراتها المحلية. وللوصول لهذه الغايـة، يضع عدد متزايد من البلدان النامية سياسات وأنظمة وطنية بشأن جميع المسائل المتعلقـة بالشركات عبر الوطنية وتصوغ أهدافا محددة بطريقة أكثر وضوحا، وتستحدث اجراءات ومبادئ توجيهية للفحص والرصد وتطوير أجهزة المعلومات وتضع الترتيبات المؤسسية اللازمة لمعالجة المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وتسعى الى تعزيز مفاوضاتها معها.

١٨٢ — لقد دعا المجتمع الدولي، في مناسبات عديدة، الى الدعم العاجل لمثل هذه الجهود الوطنية عن طريق المساعدة المباشرة في شكل خدمات استشارية وتدريبية واعلامية. وواضح من سرعة تزايد عدد الطلبات الواردة ان هذه المساعدة تستجيب لحاجة محسوسـة لدى الحكومات.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩

١٨٣ — خلال الفترة المنتهية بآخر عام ١٩٨٣ تمّ في اطار هذا البرنامج الفرعي تنفيذ ٤٥٠ مشروعا استشاريا وعقد ١٠٠ حلقة تدريبية ومساعدة ١٥ مؤسسة للتعليم العالي قائمة في البلدان النامية في وضع وتنفيذ برامج تدريبية متعددة الاختصاصات بشأن القضايا المتعلقة بالشركات عبر الوطنية، ومساعدة ١٥ حكومة في انشاء أو تعزيز أجهزتها الوطنية للمعلومات. ومنح ٣٠ زمالة للحكومات والاستجابة لحوالي ٤٠٠ طلب من الحكومات للحصول على معلومات. كمـــا تـــزود الحكومات عند الطلب ايضا بقائمة، وضعت على أساس جغرافي واسع، بالخبراء ذوى الخبرة في القطاعات والمسائل المختلفة المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والبلدان النامية.

١٨٤ — تقوم الوحدات المشتركة بين المركز واللجان الاقليمية بمشاركة نشطة في وضع وتنفيذ المشروعات التي تقع في اطار هذا البرنامج الفرعي . وتشارك الوحدات المشتركة في الاجتماعات المعقودة مع كبار المسؤولين الحكوميين التي تنظم على المستوى الاقليمي وشبه الاقليمي بغية تحديد حاجات الحكومة ذات الاولوية الى التعاون الفني في القضايا المتعلقة بالشركات عبر الوطنية . وتمثل الوحدات المشتركة عن طريق اتصالاتها الخاصة بحكومات أقاليمها ، رابطة اتصال مهمة لتجديد طلبات الحكومات . كما تتعاون الوحدات المشتركة ايضا في تنفيذ المشروعات وخاصة الحلقات التدريبية بطريقة تختلف باختلاف الاحتياجات الخاصة للمشروعات الفردية . وتتعاون الوحدات المشتركة ايضا مع المركز في جمع ونشر المعلومات حول المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية .

١٨٥ — سيستمر البرنامج الفرعي في تقديم الخدمات المذكورة آنفا في الاهداف المبينة أعلاه ويتوقع ان يستمر تزايد عدد الحكومات المتقدمة بطلبات وعدد المشروعات في جميع المجالات . ونظرا لأن طلبات المساعدة التي سيتم استلامها ترتبط بصورة غير مباشرة بتطورات تنموية معينة قد تحصل في البلدان الفردية في أية نقطة زمنية ، فليس من الممكن ان نتوقع على وجه الدقة المسائل التي ستطلب بشأنها الخدمات الاستشارية والتدريبية والاعلامية . وفي الوقت الذى يتوقع فيه ان يظل عدد طلبات الخدمات الاستشارية المتعلقة بالقوانين والانظمة والترتيبات المؤسسية الوطنية واجراءات الفحص والرصد كبيرا ، فان معظم الطلبات على الخدمات الاستشارية يرجح أن تخص الترتيبات مع الشركات عبر الوطنية في مشروعات محددة في قطاعات الموارد الطبيعية والصناعة التحويلية ، والخدمات . ويتوقع ان يركز عدد متزايد من الحلقات التدريبية على تنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية والتفاوض معها في قطاعات محددة في مجالات الموارد الطبيعية والصناعة التحويلية والخدمات وان تركز كذلك على مسائل معينة كحيازة التكنولوجيا ومناقلة الاسعار ومختلف اشكال الترتيبات التعاقدية . وخلال هذه الفترة يتوقع تكثيف المساعدة المقدمة الى مؤسسات التعليم العالي وتوسيع نطاقها لتصل الى عدد أكبر في كل المناطق النامية . كما يتوقع أن يزداد بدرجة كبيرة عدد الطلبات الخاصة بالمعلومات ، ولا سيما تلك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والترتيبات التعاقدية . وستظل الوحدات المشتركة وثيقة الارتباط بتنفيذ هذا البرنامج الفرعي .

باء — التنظيم

الاستعراض المشترك بين الحكومات

١٨٦ — تستعرض عمل الأمانة التنفيذية في هذا البرنامج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية التي تجتمع مرة في كل عام . وكان آخر اجتماع لها دورتها السابعة التي عقدت من ٣١ آب/اغسطس الى ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ والتي تم فيها استعراض مشروع هذه الخطة .

الأمانة العامة

١٨٧— وحدات الأمانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج هي مركز الامم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية ووحداته المشتركة مع اللجان الاقليمية. وقد بلغ عدد الوظائف الفنية المعتمدة لهذه الوحدات حتى ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ٥٠ وظيفة كانت ٤ وظائف منها تمّول من مصادر خارجة عن الميزانية.

البرنامج الرئيسي ١٤ : قضايا الطاقة في غربي آسيا

ألف - البرامج الفرعيـــــــة

البرنامج الفرعـي ١ : تخطيط الطاقـــــة

(أ) السند التشريعـــي

١٨٨- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو برنامج عمل نيروبي ، الفقرتان ٧١ و ٧٢ وقرار الاكوا رقم ٩٤ (د - ٨) .

(ب) الاهـــداف

١٨٩- اهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

' ١ ' الهدف المشترك بين الحكومـــات

تقييم وتخطيط الاحتياجات من الطاقة على جميع الاصعدة قطريا واقليميـا ودوليـا .

' ٢ ' الاهداف العامة للامانة التنفيذيـــة

تطوير وتشجيع تطبيق تقنيات تخطيط الطاقة ، وتشجيع ادماج تخطيـط الطاقة في الخطط القطرية والاقليمية الاخرى ، مثل تخطيط التنمية الاقتصادية والتخطيط البيئـــي .

(ج) المشاكل المطروقـــة

١٩٠- تلعب الطاقة دورا رئيسيا في خطط التنمية الاقتصادية وهي من مستلزمات التوسع الزراعي والصناعي . وتفيد التنبوءات بأن الطلب على الطاقة في منطقة الاكوا سيزداد كثيرا خلال العقود القليلة القادمة . ولذلك ، فان من الضروري وضع خطط شاملة للطاقة تغطي جانبي الطلب والعرض، وذلك لضمان سد الاحتياجات من الطاقة باكثر الطرق فعاليـــة .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

١٩١- سيتم خلال الفترة مناقشة التقرير الخاص بمنهجيات تخطيط الطاقة في اجتماع لمقرري سياسات الطاقة على الصعيد القطري داخل المنطقة. وينتظر ان يكون قد تم الانتهاء من وضع التقارير المتعلقة بالتجارب القطرية في مجال تخطيط الطاقة لكل بلد من بلدان الاكوا على حدة. كما سيتم في نفس الوقت اعداد دراسات الامانة التنفيذية حول تنفيذ خطط الطاقة وادماجها في الخطط الاقتصادية. ويؤمل ايضا ان تتمكن البلدان الاعضاء في الاكوا من وضع وتنفيذ خطط وطنية في مجال الطاقة وذلك من خلال الاجتماعات والحلقات التدريبية. وسيتم ايضا بذل محاولات لتعزيز التعاون بين البلدان الاعضاء من اجل وضع خطط اقليمية وشبه اقليمية في مجال الطاقة.

البرنامج الفرعي ٢: التعاون الاقليمي بشأن البحث والتطوير والتطبيق فيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

(أ) السند التشريعي

١٩٢- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو برنامج عمل نيروبي، الفقرة ٧١، وقرار الاكوا رقم ٩٤ (د - ٨).

(ب) الاهداف

١٩٣- اهداف هذا البرنامج الفرعي هي:

'١' الهدف المشترك بين الحكومات

مساعدة البلدان الاعضاء في ايجاد طرق عملية لتنمية كامل امكانات مواردها من الطاقة، من مرحلة الاستكشاف وحتى المعالجة والاستهلاك النهائي، وذلك من خلال توسيع موارد الطاقة، مع ايلاء اهتمام خاص الى الحاجة الى الطاقة في المناطق الريفية والمناطق النائية.

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذية

تعزيز التعاون الاقليمي بشأن البحث والتطوير والتطبيق فيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

(ج) المشكلة المطروقـــة

١٩٤- هناك تخوف في جميع انحاء العالم من ان موارد الطاقة وامداداتها لن تكفي لتلبية مستوى التنمية الاقتصادية المنشود خلال الثمانينات من هذا القرن. ومن ناحية ثانية فان العالم يعتمد بدرجة كبيرة لسد احتياجاته من الطاقة على مصادر الهيدروكربونات قابلة للنفاد. لذا يغدو لزاما ان يصار في وقت مبكر الى اتخاذ اجراء هام لتطوير مصادر بديلة متجددة قدر الامكان مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحيـــة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

١٩٥- خلال هذه الفترة، سيكون من الضروري وضع تدابير محددة للتعريف بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ولاستعمالها. ولا شك في ان هذه التدابير، تستلزم تعاونا اقليميا وتمويلا مشتركا. وسيلزم ايضا اجراء دراسة دقيقة للجوانب العلمية والتقنية لتنمية الطاقة نظرا الى انها تمثـل مشكلة رئيسية لمنطقة الاكوا. وسيجرى تنظيم الحلقات الدراســـية والندوات والحلقات والبرامج التدريبية لامداد المنطقة بالمعارف العلمية المتصلة بتنميـــة موارد الطاقـة.

البرنامج الفرعي ٣: حفظ الطاقة وكفاءة استخدامهـــا

(أ) السند التشريعـــي

١٩٦- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو برنامج عمل نيروبي، الفقرات ٢٧ (أ)؛ ٢٩ (د)؛ ٣٦ (أ) (١)، (ب) (١)، (ج) (٢) و (٣)؛ ٣٨ (أ)؛ ٣٩ (أ) (٣)؛ ٤٠ (أ)، (ج) (١) و (٢)؛ ٤٢ (أ)؛ ٥٢ (أ) و (ج) و ٧٢ و ٧٣، وقرار الاكـــوا رقم ٩٤ (د - ٨).

(ب) الاهـــداف

١٩٧- اهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي:

'١' الهدف المشترك بين الحكومـــات

الحد من تبديد موارد الطاقة القابلة للنضوب وتحقيق اقصى استفادة ممكنة منها، وتحسين حالة البيئـــة.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذيـــة

ايجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحسين نمط تنمية موارد الطاقة، وتحسين الكفاءة في مجالات انتاج الطاقة ونقلها واستخدامهـــا.

(ج) المشكلة المطروقـــــة

١٩٨- نظرا للقلق الناجم عن ارتفاع تكاليف امدادات الطاقة، لا بد من تحليل مسألة استهلاك الطاقة برمتها وايجاد السبل الكفيلة برفع مستوى كفاءة استهلاك الطاقـــة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

١٩٩- خلال الفترة سيتم عقد اجتماعات لخبراء في قطاعات استهلاك الطاقة لاعداد خطة للاقتصاد في استهلاك الطاقة في منطقة الاكوا. وسوف تراعي هذه الخطة احتياجات التنمية الاقتصادية في المنطقة من الطاقة وما يترتب عملها في المنطقة من مطالب في مجـال الطاقة، وستضع اهدافا لكل قطاع من قطاعات الطاقة. كما سيتم تقدير الوفورات الاقتصادية الناجمة عن حفظ الطاقة، اذ ان هذا يشكل حافزا رئيسيا في مخططات حفظ الطاقة، وسيقوم فريق من الخبراء من بلدان الاكوا بمراجعة الاهداف الموضوعة بانتظـام.

باء - التنظيـــــم

الاستعراض المشترك بين الحكومـــات

٢٠٠- تقوم باستعراض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السنوية. وقد كانت آخر دورة لها في أيار/مايو ١٩٨٣. وقد استعرضـــت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ مشروع هذه الخطة واعتمدتها الاكوا في دورتها التاسعة. وستقوم اللجنة الدائمة للبرنامج بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية باستعراض هذه الخطة في المستقبل. وستجتمع هذه اللجنة مرة كل عـام.

الامانة التنفيذيـــــة

٢٠١- الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا والتي كان فيها حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ســـت وظائف فنية معتمدة لهذا البرنامج في الميزانية العاديـــة.

البرنامج الرئيسي ١٥ : البيئة في غربي آسيا

ألف - البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١ : المشاكل والاهتمامات البيئية في منطقة الاكـــوا

(أ) السند التشريعـــي

٢٠٢- السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو الوثيقـة A/35/464 ، الفقرات ٣٢ و ٣٦ و ٤١ و٤٢ و١٥٦ ؛ قرار الاكوا رقم ٨١ (د- ٧) ؛ التوصيات ٢٢ و ٢٦ و ٤٥ و ٥٣ التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية .

(ب) الأهـــداف

٢٠٣- أهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

'١' الأهداف المشتركة بين الحكومات

العمل على تحديد المشاكل البيئية والسيطرة عليها والحيلولة دون التدهور البيئي الذى يقترن غالبا بعملية التنمية ؛

'٢' الأهداف العامة للأمانة التنفيذية

نشر زيادة الوعي بالمشاكل البيئية الرئيسية في المنطقة بهدف مساعدة الدول الأعضاء في تحديدها والسيطرة عليها ؛ دراسة وضع البيئة في منطقةالاكوا وابقاؤه قيد الاستعراض المستمر ،مع التشديد على الترابط ما بين التنمية والبيئة ؛ تشجيـــع أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء على انشاء الأطر المؤسسية اللازمة لصيانة البيئة ؛ وتعزيز تنمية واستخدام التكنولوجيا السليمة المناسبة بيئيا .

(ج) المشاكل المطروقـــة

٢٠٤- يجب ان تولي عملية التنمية اهتماما للآثار البيئية المترتبة على الفقر والتخلـف وللروابط المشتركة ما بين التنمية والبيئة والسكان والموارد .

٢٠٥- ان معظم بلدان الاكوا قد تبنّت نمط التنمية واسلوب الحياة اللذين تنتهجهما البلدان المتقدمة النمو ،مع ما ترتب على ذلك من نتائج غير مواتية للأطر الريفية والحضريـــة . وتحظى باهتمام خاص المشاكل المتصلة بعملية التنمية بما فيها التصنيع وادارة الموارد الطبيعية . وسيكون للأنشطة التي يجرى تنفيذها في هذه القطاعات آثارها في استنفاد الموارد الطبيعية غير المتجددة وفي تدهور الموارد المتجددة .

٢٠٦- ان بلدانا كثيرة في منطقة الاكوا تعاني من عدد من المشاكل البيئية مثل التصحر، والتلوث الناجم عن معالجة النفط، والتحضر السريع، وليس لديها ترتيبات مؤسسية كافية ومنسقة لمعالجة هذه المشاكل البيئية، على ان تأثير الأنشطة الانمائية على البيئة يعتمد الى حد بعيد على نوع التكنولوجيا المستخدمة. وتتجه البلدان النامية عادة الى استخدام اكثر التكنولوجيات تقدما مع ان تلك التكنولوجيات قد لا تكون أنسبها من الناحية البيئية.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

٢٠٧- سيتم القيام في الدول الأعضاء بدراسات استقصائية لتحديد مصادر التلوث الرئيسية وزيادة الوعي بها. وستجرى كذلك دراسات متعمقة لطرق ووسائل رصد هذه المصادر والسيطرة عليها. وسيتم ايضا اجراء أبحاث بشأن المنهجيات والمبادئ التوجيهية اللازمة لتحسين عملية صنع القرارات بشأن التنمية من حيث اتصالها بالبيئة، وهذه تتضمن، في جملة أمور، استخدام الموارد الطبيعية وأساليب التقييم البيئي التواؤمي والانماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة بما في ذلك أنماط الانتاج والاستهلاك.

٢٠٨- وسيجرى تقديم خدمات استشارية الى الدول الأعضاء لمساعدتها في عملية اتخاذ وادارة الترتيبات المؤسسية القطرية اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية القومية. ومن المأمول ان يكون لدى أغلبية الدول الأعضاء في نهاية فترة الخطة أطر للتخطيط البيئي قائمة على أسس سليمة وأن تصبح الاعتبارات البيئية الواضحة جزءا لا يتجزأ من خططها الانمائية.

٢٠٩- وسيؤيد برنامج البيئة في الاكوا، بالتعاون مع الشعب والوحدات الفنية فيها ويشارك في نشاطات مشتركة في مجالات مختارة ذات أولويات بغرض ادخال الأبعاد البيئية في مشروعات التنمية في مرحلتي التخطيط والتنفيذ. كما سيقوم باجراء دراسات عن التكنولوجيات التقليدية بغرض تعزيز استخدامها، وبالمشاركة في اعداد كتيبات عن منهجيات اختيار وتطبيق وتقدير التكنولوجيات المناسبة والسليمة بيئيا.

باء- التنظيم

الاستعراض المشترك بين الحكومات

٢١٠- تتولى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السنوية استعراض عمل الأمانة التنفيذية في هذا البرنامج. وقد عقدت آخر دورة في أيار/مايو ١٩٨٣. وقد تم استعراض مشروع هذه الخطة من قبل لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ وقد اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة. وستتولى اللجنة الدائمة للبرنامج بوصفها جهازا فرعيا رئيسيا للاكوا، استعراض هذه الخطة في المستقبل. وستجتمع هذه اللجنة مرة في السنة.

الأمانة التنفيذية

٢١١- وحدة الأمانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي وحدة التنسيق البيئي الملحقة بوحدة تخطيط وتنسيق البرامج والتي كان يوجد فيها ثلاث وظائف معتمدة من الفئة الفنية حتى ١كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ يساهم بتمويل وظيفتين منها برنامج الامم المتحدة للبيئة.